الفصل الرابع

المكونات المجتمعية وجدل الوحدة والتجزئة

«المجتمع»: هو مجموعة من الأفراد الذين يجتمعون في رقعة معينة من الأرض وتربط بينهم مجموعة من العلاقات، وهذا المجتمع هو الذي يشيّد العمران ويؤسّس الحضارات. لذا، اهتم المفكرون العرب بـ«الإنسان الفرد»، وتحدثوا عن طرق تنميته والوفاء بحاجاته الأساسية، كي يستطيع القيام بالدور الحضاري المنوط به. كما تكلموا عن المحيط الأسري والبيئي الذي يعيش فيه هذا الفرد، والذي يكتسب منه الطباع والعادات التي قد تكون إيجابية أو سلبية. وتطرقوا كذلك إلى موضوع «البيئة» و«الأرض»، بما يحتويان عليه من موارد وطاقات وإمكانيات، إذ هما وثيقا الصلة بقضية النمو الحضاري.

كما كان «المجتمع المدني» حاضراً في تفكير أولئك المفكرين، إذ رأوا الدور الحضاري المهم الذي أداه في بناء المجتمعات المتقدمة. لكنهم أشاروا إلى وجود عوائق عدة تعترض طريقه في العالم العربي، إضافة إلى عوامل أخرى تساعد على نموه وبقاء استمراريته. كما رأوا وجود ترابط جدلي ما بين «المجتمع المدني» و«الوحدة»، وأهمية مثل هذا الترابط على البناء الحضاري. ونظروا، في المقابل، للتجزئة، وهي المضادة للوحدة، على أنها تقوم بدور معاكس أو سلبي في بناء الحضارة.

هذه الأمور هي ما سيجري توضيحها في هذا الفصل.

أولاً: الإنسان بين التنمية البشرية والدور الحضاري

هناك اعتقاد سائد مفاده أن الحضارة «فعل إنساني» «يبتدعها الإنسان بكل مواهبه، الفنية والذوقية والحياتية والاعتقادية والعلمية [...]. الإنسان، بكل ممكناته، له الفعل الأول في إبداع الحضارة، سواء كانت هذه الممكنات في المستوى الأعلى كالعقل مثلاً، أو في المستوى المتوسط كالعاطفة والذوق، أو في

المستوى الأدنى كالفعل والعمل. تكامل هذه الممكنات وتناسقها هما اللذان يخلقان الحضارة [. . .]. الحضارة عمل إنساني عظيم، تتضافر عليه كل ممكنات الإنسان، وكل قواه الفكرية والذوقية، والعاطفية والعملية»[1]. فهذا الإنسان هو محور الفاعلية في حركة الحضارة، بما يملك من قيم عقدية وأخلاقية، تمكنانه ـ دوماً ـ على الإنجاز الحضاري وتماسكه، فهو السند المحسوس للنشاط الحضاري، وعليه مدار الاختيار[2].

من هنا، تأتي ضرورة ربط الإنسان بمحيطه؛ لأن «الإنسان لا يصبح حضارياً بحق، إلاّ عندما يقوم بنشاط حيوي في محيط الواقع، يمس كلاًّ من الأهداف الروحية والمادية في النشاط الإنساني، هذا الارتباط بين الفكر والواقع هو الذي يمثل انتقال القيم الروحية والثقافية لتتبلور في شكل كيان حضاري مميز»[3]. ولا بدّ من التفريق ما بين إنسان ما قبل الحضارة وما بعدها؛ فـ«الإنسان الذي تحلّل حضارياً، مخالف تماماً للإنسان السابق على الحضارة، أو الإنسان الفطري؛ لأن الإنسان المسلوب الحضارة، لم يعد قابلاً لإنجاز عمل متحضر، إلا إذا تغير هو نفسه تغيراً جذرياً أساسياً»[4].

لكن، وفي المقابل، فإن التدهور الحضاري يتسبب فيه الإنسان المنحلّ عقديا؛ لأن مبعث ذلك التدهور هو«الكيان الداخلي للإنسان الممزق، الذي تخلى عن مثله الأعلى، مكتفياً بقشور النتاج الحضاري، في جانبه المدني، طارحاً جانباً المبادئ والأسس العقيدية والإيمانية، التي أبرزت وصاغت ذلك الكيان الحضاري على صعيد الوجود العياني، وعندئذ تدخل الحضارة مرحلة الأزمة»[5].

وهناك معادلة للحضارة، تعتبر أن الإنسان هو أحد عناصر بناء الحضارة، وهذه المعادلة هي: حضارة = إنسان + تراب + وقت[6]. بل إن الإنسان هو الركن

---

(1) غلاب، عبد الكريم. **من اللغة إلى الفكر**. مرجع سابق، ص190 ـ 191.

(2) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. مرجع سابق، ص81، ص92، ص114 ـ 115.

(3) المرجع السابق، ص255.

(4) المرجع السابق، ص97.

(5) المرجع السابق، ص285.

(6) المرجع السابق، ص86 ـ 89.

الأساسي في هذه المعادلة، إذ هو الذي يحرّك الحضارة والتنمية[1]، كما أن قوة الأمم أو ضعفها إنما تقاس بسواعد أبنائها القوية وعقولهم الذكية، لا بمجرد الكثرة العددية[2]. فالتأكيد شديد على أهمية الإنسان للبناء الحضاري وتحقيق التقدم والتطور والتنمية[3]، شريطة أن يرتبط بثقافته، والتي تعمل في الوقت نفسه على تطويره[4].

وإذا كان المفكرون يرون أن الإنسان هو محور الحضارة، إلا أنهم يعتقدون كذلك أن الحضارة هي لخدمة الإنسان، «فالحضارة هي للإنسان، وليس الإنسان للحضارة [...]. جاء الإنسان إلى الحياة لكي يبني الحضارة، حتى يتغلب من

---

(1) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (1)**. مرجع سابق، ص103.
الكتاني، عبد الله الكامل. «الثقافة والتنمية». فاس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، عدد 3، ص60.

(2) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (1)**. مرجع سابق، ص221 ـ 222.

(3) ابن عبد الله، عبد العزيز. دورة: «المعرفة والتكنولوجيا»، موضوع: «أسباب ضعف أو انهيار الطاقات العلمية والتكنولوجية في العالم الثالث»، ص76.
النبهان، محمد فاروق. «التكنولوجيا والإنسان والتنمية: أية علاقة؟»، ص101 ـ 102.
المنجرة، المهدي. «حوار التواصل»، ص24، ص76 ـ 77.
التويجري، عبد العزيز بن عثمان. الافتتاحية: «مستقبل العالم الإسلامي»، **مجلة الإسلام اليوم**. عدد 11 (1994م) السنة الحادية عشرة، ص12 ـ 14.
التويجري، عبد العزيز بن عثمان. الافتتاحية: «العلوم الاجتماعية في ضوء المفاهيم الإسلامية»، عدد 13، ص12.
الربيعو، تركي علي. «مدخل لدراسة أزمة النمط الحضاري المهيمن: التقدم التكنولوجي على الطريق المسدود»، **مجلة منبر الحوار**. عدد 30، ص28.
تنيرة، بكر مصباح. «جامعة الدول العربية في ضوء متغيرات النظام العالمي الجديد»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 69، ص47.
أكلي، بن علي محمد. «انعكاسات وأبعاد مفهوم التكافؤ في فرص التعليم على الصعيد الحضاري»، **مجلة حوليات جامعة الجزائر**. عدد 5، ص206، ص210.
الخطيب، علي مدني رضوان. «وسائل الإعلام وأثرها على الناشئة الصغار»، **مجلة الوعي الإسلامي**. عدد 325، ص86.
أباه، السيد ولد. «حول إعادة تأسيس مفهوم التنمية»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6255 (السبت 13/ 1/ 1996م) ص8، عمود 2.

(4) قدور، يوسف. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي في ضوء واقعه المعاصر»، ج2، ص115 ـ 116.

خلالها على الأمراض والفقر والخوف، ويتغلب على كل مخاطر الطبيعية، ومصاعب الحياة [...]. وكل النظريات والأفكار التي تعطل دور الإنسان في الإنماء والإعمار، والتي تنطلق من رؤية سلبية للدنيا، هي نظريات وأفكار خاطئة»[1]. إن المشكلة الحضارية الرئيسية هي مشكلة الإنسان[2]، وهو أهم ما في الحضارة، نظراً لأن «الحضارة الحقيقية، هي حضارة إنسانية، بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى، ولا نعدو قول الحق إذا قلنا: إن الحضارة تنتهي عندما تفقد في شعورها معنى الإنسان»[3]. فالنموذج الحضاري البديل عن النموذج الحضاري الغربي والذي يسعى العرب والمسلمون لتحقيقه، لا بدّ أن ينطلق من الإنسان[4]، إذ هو الهدف من عملية الإبداع، وليس مجرد أداة فقط[5]. فالعمل الذي يسهم في تنمية الحضارة الإنسانية هو الذي ينطلق من الإنسان وإلى الإنسان[6].

من هنا، تبرز المطالبة برد الكرامة والعزة للإنسان العربي، مع تحقيق التكافل وإعطائه المُثُل والقيم والغايات، وتحسين نوعية حياته والوفاء بحاجاته الأساسية كسبيل لتحقيق النهضة والتنمية الحقيقية، واستعادة الدورة الحضارية من جديد[7]. إذ الإنسان المطلوب لازدهار وتقدم الأمة ومستقبلها هو السليم البدن والعقل، المتعلم والقادر على التعلم، الذي يألف حديث العلم وحكم المنطق ودور العقل

---

(1) الميلاد، زكي. «مقدمات في صياغة المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 7، ص28 ـ 29.

(2) زقزوق، محمود حمدي. «الحضارة فريضة إسلامية»، **مجلة المسلم المعاصر**. عدد 63، ص30.

(3) المرجع السابق، ص32.

(4) المسيري، عبد الوهاب. **إشكالية التحيز**، موضوع: «فقه التحيز»، ج1، ص94 ـ 95.

(5) المسيري، عبد الوهاب. مقدمة المحور الثالث. المرجع السابق، ص337.

(6) السائح، أحمد عبد الرحيم. «الإسلام والحضارة»، **مجلة الإنسان**. عدد 13، ص77.
شفيق، منير. **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري**. مرجع سابق، ص114.

(7) عمران، كامل محمد صالح. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «دور التنمية الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة»، ج2، ص27.
عبد الله، ثناء فؤاد. «ممكنات التغيير في المجتمع العربي»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 176، ص30.
شديد، طارق. حوار مع: فكار، رشدي. **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6531 (الثلاثاء 15/10/1996م) ص10، عمود 8.

ويمارس منتجات العلم الظاهرة في شكل تقنيات[1]. وهنا يظهر التحذير من تعطيل الطاقات الإبداعية للإنسان؛ إذ في ذلك دمار وهلاك حضاري للمجتمع، وهذا يتنافى مع مقتضيات التحول الجذري للنهضة الحضارية الجديدة[2].

وهذا ما دعا البعض إلى المطالبة بوضع إستراتيجية صحيحة لتنمية الموارد البشرية، والقضاء على الأمية، وتطوير البيئة التي تحترم الحقوق الأساسية للإنسان وتشجع الابتكار والإبداع[3]؛ إذ أن فشل النماذج التنموية العربية إنما كان نتيجة لعدم إنبنائها على الإنسان وتطويره والاهتمام به أو تحسين نوعية حياته ومعيشته وكرامته[4].

لذا، تبرز دعوة مهمة إلى التخطيط العلمي الدقيق للموارد البشرية[5]، نظراً لأن أسباب التخلف العربي إنما ترجع إلى العجز عن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية أو سوء استغلالها[6]. وقد أصبح النمو السكاني السريع في الوطن العربي عبئاً تنموياً، بدل أن يكون عامل تنمية، ذلك أن هذا النمو السكاني لا يقابله تشغيل مماثل للموارد البشرية[7]. فلا مفرّ من معالجة المسألة السكانية في العالم العربي عن طريق معالجة مجموعة من المسائل المرتبطة بها، مثل: المسألة الزراعية (الاكتفاء الغذائي]، المسألة المائية وهي مرتبطة بالمسألة الزراعية، مشكلة التعليم وتنمية الموارد البشرية والقوى العاملة، مشكلة الهجرة إلى المدن وترك الريف[8].

---

(1) عبد الله، إسماعيل صبري. «نحو نهضة عربية ثانية: الضرورة والمتطلبات»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 161، ص7 ـ 8.
جمال الدين، نادية. «التعليم الجامعي والأمن القومي»، **مجلة الوحدة**. عدد 72.
عوض، عادل. «التعليم العالي والبحث العلمي»، ص77.

(2) المرجع السابق، ص213 ـ 214.

(3) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. ص183، ص262، ص315، ص318 ـ 319.

(4) المرجع السابق، ص83.

(5) حمادي، عبد الرحمٰن. «الجامعات العربية بين بطالة الخريجين وهجرتهم والإنتاجية المنشودة»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص123.

(6) المرجع السابق، ص115.

(7) حمادي، عبد الرحمٰن. «جوانب من مسألة النمو الديمغرافي وارتباطها بالتنمية في الوطن العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 93، ص26.

(8) المرجع السابق، ص32 ـ 33.

كما تُلاحظ الدعوة إلى صناعة الإنسان (العربي)[1]، والإنسان المقصود ليس هو «الإنسان الخامل؛ بل الإنسان الذي يستجمع قواه وحماسه وجهده وخياله وتنقدح شرارته، ولا يتحقق ذلك إلاّ بالشعور الكامل بالحرية»[2].

أضحت الدعوة قوية إلى تحقيق «التنمية البشرية»[3]؛ ذلك أنها «أصبحت من دعائم عملية التنمية الصحيحة والمستقلة [...]. هي من أهم العوامل التي تؤدي إلى تسارع النمو الاجتماعي والاقتصادي. وترتكز هذه التنمية، ارتكازاً أساسياً، على المعرفة العلمية التي تزيد في فهم الإنسان لنفسه ولمجتمعه ولبيئته ولأسرار الطبيعة، وفي تقدم معارفه عن طريق تطوير هذه المعارف إلى معرفة عملية، ووضعها في حيز التطبيق للاستفادة منها في عملية التنمية الوطنية. [...] إن أهم متطلبات التنمية في مجتمع معين، هو تطوير قدرات أفراده وتنميتها وتوفير الدوافع التي تحملهم على تقديم الجهد المبذول واللازم من أجل انتقاء وتحديد أهداف التنمية المجتمعية، ومن ثم إيجاد السبل اللازمة لتحقيقها. وبمعنى آخر، فإن التنمية البشرية تصبح قاعدة أساسية لكل تنمية مستهدفة [...]، هي الشرط الأول والأساسي لكل تنمية حقيقية صحيحة، والتي يجب أن تسبق بكثير، التنمية الاقتصادية الاستثمارية، وتشكل القاعدة الأساسية والضرورية واللازمة لها، وتتم وتنمو وتتطور بتناسقها وتكاملها مع تنمية شاملة متكاملة جامعة»[4].

إن التنمية البشرية «نقطة انطلاق بديهية، في أي جهد وطني في مجال التنمية. وهي تختص بتربية الأفراد الذين يملكون مستوى رفيعاً من المعرفة والقدرة، الذين يعلمون ما يعملون، ويملكون الدراية بعمليات انتقال المعرفة وإحداث التغيير، وكذلك الدراية بطبيعة ما يتناولونه وأوضاعه الدولية وإمكاناته الحاضرة والمستقبلية»[5]. لكن دفع عملية التنمية البشرية بحاجة لإجراء بعض

---

(1) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. مرجع سابق، ص53.

(2) المرجع السابق، ص47.

(3) علي، مصطفى أحمد. «ثقافة الطفل المسلم بين مفهوم الفطرة والمؤثرات الوافدة»، **مجلة الإسلام اليوم**. عدد 12، ص105.

(4) حلباوي، يوسف. «تحديث مؤسسة التعليم في الوطن العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 85، ص65.

(5) حلباوي، يوسف. «السياسات العربية في مجال الثقافة الحديثة»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 69، ص134.

التغييرات كتعديل أنظمة الحوافز والمكافآت، وتحسين نوعية التعليم والتدريب[1]. فلا بدّ من وضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، تأخذ بعين الاعتبار تكامل وترابط الجوانب الأساسية للتنمية البشرية، كالسياسات السكانية وخصائص القوى العاملة وسياسات التربية والتعليم، وتبني مشاريع محو الأمية الحضارية، وتعتني بالثقافة العمّالية وغيرها[2].

ومن الأمور التي تسهم في تنمية العنصر البشري ورفع كفاءته الإنتاجية: ارتباطه بالعلم وما يحققه من تطور في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والتلازم مع الثقافة الأصيلة التي لها مجال كبير في التربية والتكوين لاتقاء عوامل الفشل والانهيار ومسببات التداعي والسقوط[3]. و«التربية» أيضاً أحد الأمور المهمة في تحقيق التنمية عموماً، والتنمية البشرية خصوصا[4]، إذ توجد علاقة تلازمية ما بين التربية والتقدم، فكلما ازداد وارتفع مستوى التربية؛ كلما ارتفع التقدم وازداد[5].

وفي المقابل، فالاتفاق منعقد بين المفكرين على أن «غياب الفرد عن مسرح الحياة؛ يشكل نكسة حاسمة في اليقظات والمشروعات، قد تردّ الأمة إلى نقطة الصفر، أو تحوّلها للسير في الاتجاه المعاكس»[6]. و«واقع العالم العربي، وما يعانيه من تشرذم وضعف وهوان، لم يأت من فراغ، بل هو نتيجة لواقع الإنسان

---

(1) غرايبة، فيصل. «تنمية الموارد البشرية في ظل النفط العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 68، ص60 ـ 61.

(2) رستم، خالد. «الواقع السكاني ومستقبل تطور المجتمع العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص169.

(3) سعود، عبد الوهاب التازي. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، الكلمة الختامية، ج1، ص27 ـ 28.

(4) بشور، نجلاء نصير. **ثقافة الطفل العربي**، موضوع: «ألعاب الأطفال»، ص314.
الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. ص299.
باعبّاد، علي هود. «مداخلة لوضع رؤية لنظرية لتكوين الإنسان المسلم»، **مجلة معهد إسلام المعرفة**. عدد سنة (1994م) ص330.

(5) بلخوجة، محمد الحبيب (أو ابن الخوجة). دورة: «المعرفة والتكنولوجيا»، موضوع: «الإنسان صانع التكنولوجيا وموضوع التنمية ورائد الإنماء»، ص92 ـ 94.

(6) الكيلاني، ماجد عرسان. **إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها**. مرجع سابق، ص152.

الذي يعيش عليه. فالإنسان العربي في عقله وتفكيره، وفي ثقافته، وفي تكوينه النفسي، بشكل عام، أصبح ممزقاً وضعيفاً في تكوينه العام، مما دفعه بعيداً عن موقع الصدارة والقيادة [...]. ولعل من أبرز سمات ضياع الإنسان العربي، على الصعيد الفكري، هو لهثه خلف تيارات فكرية وافدة باسم التجديد، والتحديث، والتطوير، والتمدن»[1].

وهناك من يرى ضرورة «الإنسان» لتحقيق «التغيير»، على اعتبار أن «التغيير، رهن بإرادات ثلاث (الله، الإنسان، الطبيعة)»[2]. فهذا الإنسان بكل خصائصه، وعناصر تكوينه، وصفاته النفسية والعقلية والجسمية، بعقله وروحه وجسمه، هو منطلق التغيير[3]، إذ إن سنن الله وإرادته في التغيير إنما تنطلق من خلال إرادة الإنسان، فالله خلقه ورتّب حركة التغيير على إرادته[4]. في حين يتحدث البعض عن ذهنية «الإنسان المتخلف» والتي تتصف بالجمود والقطعية والحسية، وتفتقر للتجريد والجدلية والمرونة، بالإضافة إلى انفعاليتها المفرطة وفقدانها للعقلانية والضبط المنطقي[5].

الخلاصة: يتفق المفكرون العرب على أهمية وضرورة «الإنسان» (أو الفرد، أو العنصر البشري) للبناء الحضاري على العموم، ولإعادة تأسيس الحضارة العربية

---

(1) الطريري، عبد الرحمٰن. **العقل العربي**. ص56 ـ 57.

(2) حاج حمد، محمد أبو القاسم. ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر»، موضوع: «مناهج التغيير والحركات الإسلامية»، ص359.

(3) العلواني، طه جابر. «آفاق التغيير ومنطلقاته: الأزمة الفكرية ومناهج التغيير في الواقع العربي»، **مجلة الاجتهاد**. عدد 24، ص191.

السيد، السيد نجيب. «العناصر الأساسية في عملية صدور الحكم الولايتي» (الشورى من منظار جديد)، موضوع: «بناء الشخصية في التبليغ»، محور العدد، **مجلة المنطلق**. عدد 94، 95 (أيلول/ تشرين الأول 1992م) ص124.

(4) حسنه، عمر عبيد. ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر»، موضوع: «مناهج التغيير ووسائله في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، ص322 ـ 324.

الإمام، أحمد علي. **المستقبل للإسلام**. مرجع سابق، ص33.

يوسف، إبراهيم. **إنفاق العفو في الإسلام**. مرجع سابق، ص14 ـ 15.

(5) علي، حيدر إبراهيم. ندوة: «الإبداع في المجتمع العربي»، موضوع: «الإبداع والتخلف»، ص29.

من جديد. لذلك يدعون للاهتمام بـ«التنمية البشرية» لخدمة الحضارة. ومن جهة أخرى، فهم متفقون على أن غياب هذا الإنسان عن مسرح الأحداث بتهميشه أو عدم الاهتمام به، إنما هو ارتكاس وهبوط لأية حضارة. وقد ذكروا عدة عوامل تسهم في تنمية الفرد، مثل ارتباطه بالدين والأخلاق والعقيدة والمُثُل، والعلم والتعليم، وتحسين نوعية حياته وتلبية حاجاته الأساسية.

ثانياً: المحيط الأسري والبيئي والأثر الحضاري

تتجلى أهمية «الأسرة» لدى المفكرين العرب في كونها نواة المجتمع المتقدم، شريطة توافر الوعي لديها[1]. لذا، لا بدّ من إصلاح الأسرة، ذلك أن إصلاحها نواة متينة لكل إصلاح[2]، وشرط أساسي لإصلاح المجتمع وجعله واعياً ومتقدماً[3]. ومن الضرورة الربط ما بين الإصلاح الاجتماعي والاهتمام بالأسرة وكيانها التربوي والثقافي؛ لأن عدم القيام بذلك لن يحقق للأمة شيئاً يُذكر[4]. فالأسرة عنصر مهم وفعال في عملية التنمية[5]؛ لذا، فالمطالبة قوية بإعطائها الأولوية في كل أهداف ومخططات وسياسات التنمية[6]. لكن، لا بدّ من الانتباه إلى أمر خطير، إذ قد يكون للأسرة دور رئيسي في تخلّف وإجهاض أية عملية تنموية، في حال اتسامها ببعض السمات المعيقة لبرامج التنمية: كالأنماط الاستهلاكية، وعدم وجود الدافعية والطموح لديها للعمل الجاد، واستسلامها وخضوعها للواقع؛ ذلك أن الفرد يكتسب هذه الصفات من عائلته في فترة نشأته[7].

يرد الحديث عن مصطلح «الأسرة الممتدّة» أو «المركّبة»، والذي يُقصد به

---

(1) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. مرجع سابق، ص15.

(2) المرجع السابق، ص184.

(3) المرجع السابق، ص188 ـ 189.

(4) حركات، إبراهيم. «من أجل استراتيجية ثقافية للمجتمع الإسلامي»، **مجلة دعوة الحق**. عدد 293، ص49.

(5) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. مرجع سابق، ص22، ص121، ص431.

(6) المرجع السابق، ص155.

(7) المرجع السابق، ص22.

الجماعة التي تتكون من عدد من الأسر المرتبطة، والتي تقيم في مسكن واحد[1]. ويعتبر البعض أن نسق الأسرة الممتدّة يشكل عائقاً للتقدم الاجتماعي، سواء للفرد أو للمجتمع ككل، نظراً لأنه يعطي الاهتمام لرب الأسرة أكثر من الاهتمام برعاية الطفل، مما يعيق التقدم[2]. وعلى كلّ، فإن العلاقات الأسرية الاجتماعية العامة مهمة للحفاظ على تماسك المجتمع ونهوضه[3].

هنالك اهتمام بالطفل والشاب والمرأة (كأحد مكونات الأسرة) نظراً لدورهم المهم. فبالنسبة للطفل: له دور مستقبلي في تحقيق التنمية المنشودة[4]؛ لذا، لا بدّ من إيلاء العناية للثقافة الشمولية للطفل[5]. أما بالنسبة للشباب: فإنهم والأطفال، حجر الزاوية في التمكين المستقبلي للأمة[6]، ذلك أن «مرحلة الشباب من عمر الإنسان، من أهم المراحل التي يجب أن تمر في أحسن الأحوال، مما يرجع على الأمة بالخير العميم، والنفع المتواصل»[7]، فهم «أعمدة الأمة، وأسس نهضتها»[8]، والذين يحملون المسؤولية التاريخية عن إصلاح المجتمع وتغييره[9]. إنهم سر نهضة الغد وأمل الحضارة[10].

---

(1) المرجع السابق، ص85.

(2) المرجع السابق، ص19.

(3) **البديل الحضاري**. (خيارات البديل الحضاري). منشورات البديل الحضاري (1)، جمعية البديل الحضاري، ص39.

(4) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. ص359.

(5) حجازي، مصطفى. **ثقافة الطفل العربي**، الخاتمة: **نحو مركز عربي لثقافة الطفل**. ص331 ـ 333. عبد المجيد، أحمد عصمت. الأمين العام لجامعة الدول العربية «من خطبة ألقاها أمام مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي بمقر الأمانة بالقاهرة بتاريخ 1/ 6/ 1991م»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 67، ص190.

(6) رمضان، عليّ. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «من أولويات العمل الإسلامي في أمريكا: مداخلة حول تطوير الاهتمام بالواقع المحلي»، ص101.

(7) العبدلاوي، إدريس العلوي. «الشباب والتنمية في نظر الإسلام»، **مجلة دعوة الحق**. عدد 284، ص50.

(8) المهدي، القاسمي مولاي. «نهضة الأة في قوة شبابها». مرجع سابق، ص172.

(9) عبد الوافي، عبد الرحمٰن. «الشباب المسلم والتحديات المعاصرة»، **مجلة دعوة الحق**. عدد 303 (يوليو 1994م) السنة الخامسة والثلاثون، ص65.

(10) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (2)**. مرجع سابق، ص181، ص183.
عمامرة، تركي رابح. «أخطار الغزو الثقافي والفكري على الشباب المسلم»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6594 (الثلاثاء 17/ 12/ 1996م) ص10، عمود 1 ـ 2.

من هنا، لا بدّ من العناية بالشباب، والسموّ بحقوقهم، والتعرض لكل ما يعيق طريقه ويمنعه من السير نحو الغد الأفضل. ومن بين هذه العوائق عدم تطبيق القوانين الصادرة وعدم تنفيذها ومراقبة تنفيذها، لتصبح واقعاً ملموساً ومحسوساً، بدل شعار مجرد للتلويح والقفز على الحلول الناجعة والمفيدة[1]. كما لا بدّ من إشراكهم، على اختلاف مشاربهم وفصائلهم الفكرية، في معركة بناء وتشييد المجتمع، وفي أفق التنمية والتقدم الحقيقي والقضاء على رواسب الجهل والفقر والتخلف[2]. أما بالنسبة للمرأة: فهي عصب التنمية[3]، كما يُنظر للمسألة النسوية على أنها مسألة مركزية في المشروع الحضاري للأمة[4].

هناك كلام عن ضرورة «حماية البيئة» وتنميتها، على اعتبار أن ذلك رمز للحضارة والتمدن الإسلامي[5]، ولأن «التنمية، ذات علاقة مباشرة بمشاكل البيئة»[6]، ولأن «صون البيئة وحمايتها، سيظل التحدي الأكبر الذي يعطي للحياة معناها الحضاري. فبقدر ما تنمو الحياة وتتقدم في تناسق تام مع البيئة، وفي حدود توازناتها، ودون تدخل إنساني جائر، أو استنزاف عشوائي لموارد الطبيعة، بقدر ما ينجح الإنسان في إقامة حضارة مستديمة، يستحق معها الاستخلاف في الأرض»[7]. فالمحافظة على البيئة ضرورة لازمة للحياة والتقدم؛ فلا حياة ولا تقدم بدونها[8]، كما أن «الارتباط الوجداني بالطبيعة: أحد أهم أبعاد الانتماء

---

(1) السندك، أحمد بلحاج. **حقوق الإنسان: رهانات وتحديات**. مرجع سابق، ص27 ـ 28.

(2) المرجع السابق، ص22.

(3) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. مرجع سابق، ص413.

(4) **البديل الحضاري** (خيارات البديل الحضاري). منشورات البديل الحضاري (1)، جمعية البديل الحضاري. ص43.

(5) المرجع السابق، ص55.

(6) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص84.

(7) عصمت عبد المجيد، أحمد. «من خطب الأمين العام لجامعة الدول العربية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 71. من خطبة ألقاها أمام المؤتمر العربي الأول لحماية بيئة العمل من التلوث بالقاهرة بتاريخ 4/ 5/ 1992م، ص192. ومن خطبة ألقاها د. أحمد عصمت عبد المجيد أمام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بريودي جانيرو بتاريخ 10/ 6/ 192، ص194.

(8) صالح، أحمد عباس. «الانقلاب الثقافي»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5834 (الجمعة 18/ 11/ 1994م)، ص9، عمود 2.

الحضاري»[1]، ذلك أن الأرض هي «أعظم مصادر العيش والحياة بدون منازع، ويعتمد مستقبل أية أمة، إلى حد كبير، على الطريقة التي تُستعمل بها الأرض. وحين كان الإنسان يُحسن التعايش مع الأرض، كانت الحضارات تقوم؛ وحين يُسيء هذا التعايش، تنهار الحضارة وترحل إلى مكان آخر يُحسن فيه إنسان آخر التعامل مع الأرض. وهذه قاعدة تنطبق على أكثر من ثلاثين حضارة شاهدتها الأرض»[2].

في حين يتحدث البعض عن البيئة، ويقصدون بها المناخ أو الوسط الاجتماعي، وينظرون لها على أنها قد تكون عاملاً مساعداً للنهوض بالتنمية، أو قد تكون على العكس من ذلك عامل تخلف وانحطاط[3]. لذا، يرون لكي يكون ذلك المناخ الاجتماعي عامل تطور وتقدم للمجتمع، ضرورة توافر مناخ سياسي ـ اجتماعي يُكرّم فيه الإنسان ويتم فيه تفجير إمكانياته، بما يسهم في تحوّل المجتمعات العربية من مجتمعات استهلاكية إلى منتجة[4].

الخلاصة: يرى المفكرون العرب أن «الأسرة» قد تكون عاملاً مساعداً على النهوض الحضاري، أو العكس؛ وذلك من حيث اتصافها بصفات حضارية من عدمه، ولأنها التي تؤثر على «الفرد»، إذ ينشأ داخلها. كما أشاروا لضرورة «الحفاظ على البيئة» وتنميتها من أجل النمو الحضاري، وأولوا العناية لمكونات الأسرة (الأطفال، والشباب، والنساء)، نظراً لدورهم الحضاري المهم.

ثالثاً: المجتمع بين عوامل القوة والضعف والوضعية العربية والأثر الحضاري

يعتقد المفكرون العرب أن التقدم الذي يعيشه العالم اليوم إنما هو نتيجة جهد جماعي[5]، وأن «اكتشاف نموذج التنمية» عملية جماعية متكاملة، لا فردية، تتم

---

(1) الموصلي، حامد إبراهيم. **إشكالية التحيز**، موضوع: «تأملات عن التكنولوجيا والتنمية من منظور حضاري»، ج1، ص761.

(2) الكيلاني، ماجد عرسان. **الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها**. ص67.

(3) الملحم، إسماعيل. «إنتاجية العمل والشخصية المنتجة»، **مجلة الوحدة**. عدد 68، ص85 ـ 86.

(4) المرجع السابق، ص102 ـ 103.

(5) مرهج، بشارة. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي» من المناقشات، ص195.

على عدة مستويات[1]. كما أن التنوير لا يتم عن طريق إرادة فرد أو طليعة، بل بحركة الأمة كلها[2]، وسرّ الحضارة إنما يكمن في روح الجماعة[3]. كذلك فالإبداع عمل جماعي لا فردي، لكنه بحاجة لتجديد مؤسسات المجتمع القديمة كي تتواءم مع العصر وتسهم في دخول العرب عصر الحداثة ومواصلة الركب الحضاري[4].

من هنا، لا بدّ من الاستنفار الجماعي للكتلة الجماعية للأمة، على اعتبار أن هذا الاستنفار من العناصر اللازمة لحدوث النهوض الحضاري، ولأن «الحضارة تصنعها الأمة، لا الأفراد والفئات»[5]. وهذه الحركة المجتمعية الشاملة تستطيع تقديم البديل الحضاري المتوازن الذي هو أكبر من برنامج حركة أو حزب[6].

يرد لدى البعض مصطلح «السكان». وتتمثل أهمية السكان في كونهم «أساس المجتمع وعصبه: بدونهم لا يقوم، بضعفهم يضعف وبقوتهم يقوى. السكان هدف التنمية وأداتها في آن معا»[7]. إن مشاركة «السكان» في الحياة الوطنية عامل مهم في تحقيق التنمية الحقة[8]. لذا، من الضروري إدراج السياسات السكانية ضمن برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[9]. في حين أن هناك من يذكر مصطلح «الشعب»، ويعتقد أن تحقيق ثورة حقيقية أو تنمية أو استقلالية أو وحدة

---

(1) المسيري، عبد الوهاب. **إشكالية التحيز**، موضوع: «فقه التحيز»، ج1، ص73.

(2) عصفور، جابر. **هوامش على دفتر التنوير**. مرجع سابق، ص191.

(3) المهاجر، جعفر. «الغزو الصليبي بوصفه قطعاً حضارياً»، **مجلة المنطلق**. عدد 84، 85، ص9 ـ 10.

(4) الوارتي، عبد العزيز. ندوة: «الإبداع في المجتمع العربي»، موضوع: «وقت الفراغ والإبداع الاجتماعي الثقافي في المجتمع العربي الحديث»، ص188 ـ 200.

(5) النجار، عبد المجيد. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «النهضة الإسلامية: العوائق والعوامل»، ص441.

(6) المصري، محمود زايد. «ملاحظات على دور الفكر في عملية التحول والشهود الحضاري الإسلامي في العالم». مرجع سابق. ص467.

(7) فاعور، محمد. «المشاكل السكانية في لبنان»، **مجلة دراسات عربية**. عدد 5، 6 (1993م) ص66.

(8) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**، مرجع سابق، ص26، ص63.

(9) المرجع السابق، ص413.

أو تقدم أو تحضر لا يمكن أن يتم بدون الشعب وإرادته واختياره[1]، فمساندة الشعب هو أحد مفاتيح رفعة الأمة وتحقيقها لأهدافها[2]، ولا يمكن أن «يقوم مشروع نهضة في بلادنا على الدولة والجيش فقط، واستبعاد الشعب عن المشاركة والاكتفاء منه بالسكوت أو التصفيق والتعاطف، وتحمل شظف العيش، وقسوة الحرب، ثم مناداته للمشاركة في المراحل المتأخرة، وبعد فوات الأوان. وهذا ما يجعل مسألة بناء أوسع جبهة شعبية في قلب كل مشروع نهضة، مسألة ضرورية. ولكن شرطاً كهذا، يتطلب الابتعاد عن الفئوية والاستبداد والقمع وتسلط أجهزة الدولة، ويتطلب تكريساً للشورى والعدل والمشاركة واحترام كرامة الإنسان وحقوق الناس ومراعاة مستويات معيشتهم، وحرية الصحافة، والتعدد، ويتطلب تكريساً لحق النصح والنقد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[3].

ويتحدث آخرون عن مصطلح «الجماهير»، الذين تتجلى أهميتهم في أن تحقيق التغيير الحضاري المستقبلي(العربي على وجه الخصوص) لا يمكن أن يتم إلا من خلال الحركة التغييرية الجماهيرية[4]؛ فالجماهير هي «القادرة على مواجهة القوى المعادية، وهي القادرة على خوض معركة الاستقلال والسيادة، وهي القادرة على بناء قاعدة متينة غير منجذبة إلى نمط الحياة الاستهلاكية؛ أي غير منجذبة إلى النمط الذي يُبقي البلاد مشدودة إلى عواصم الأسياد المستعمرين»[5]. ويرد لدى بعض المفكرين مصطلح «عموم الأمة»، والمقصود به «أغلبية الأمة». وهذه الأغلبية

---

(1) شفيق، منير. **الإسلام في معركة الحضارة**. مرجع سابق، ص85، ص182.
ابن عزيز، محمد الصالح. «موقع العالم الإسلامي»، **مجلة الوعي الإسلامي**. عدد 325، ص114 ـ 115.

(2) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (1)**. ص205 ـ 206.

(3) شفيق، منير. «في تقويم تجارب النهوض»، **مجلة المنعطف**. عدد مزدوج 3، 4 (1992م) ص135.

(4) إبراهيم، حيدر. «في مفهوم التغيير الحضاري العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 79/ 80، ص14 ـ 15.
كيله، سلامة. «محددات أولية حول طبيعة القضية القومية»، **مجلة الوحدة**. عدد 73، ص165.
هيئة التحرير. كلمة الوحدة: «العرب، الغرب، وقضية لوكربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 98، ص8.

(5) شفيق، منير. **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري**. مرجع سابق، ص55.

هي القادرة على امتلاك وسائل النهوض الحضاري عند تحقق شروطه والتمكن من سننه[1]، وهي التي تنجز المشروع الحضاري على أرض الواقع بعد أن ينجزه المثقفون على مستوى الذهن والفكر[2]. ويوجد اعتقاد بأن عموم الأمة معصومة عن الخطأ كما ورد في الأثر (لا تجتمع أمتي على خطأ، أو ضلالة)[3]؛ فهذا ضمان نصي لامتلاك الأمة العربية والإسلامية بعمومها للقدرة الدائمة على النهوض[4]، وهي التي تنجز التغيير، على الرغم من أن التغيير إنما يبدأ من داخل النفس، وعند الفرد[5]؛ فالاستقلال الحضاري الشامل، بما يتضمنه من استقلال اقتصادي وسياسي... إلخ، إنما يكون بقيادة هذه الأغلبية[6].

يعتقد البعض بضرورة وجود رسالة للأمة تعمل على نشرها. ذلك أن «الأمة» هي مجموعة من الناس، تحمل رسالة حضارية نافعة للإنسانية، وتعيش طبقاً لمبادئ هذه الرسالة، والتي ينتج عنها نظم وتطبيقات حضارية في مختلف ميادين الحياة تُسهم في بقاء النوع البشري ورقيه، وتظل تحمل صفة الأمة ما دامت تحمل هذه الصفات. والأمة الراشدة هي التي تبلغ درجة الرشد الحضاري والنوعي، وأبرز علامات هذا النضج هو حمل رسالة الدعوة للخير بمعناه الواسع وإشاعته، والنهي عن المنكر بمعناه الواسع ومحاربته[7].

وتمرّ الأمم في نشأتها بمراحل ثلاث؛ **الأولى**: مرحلة صحة الأمة وعافيتها (أو مرحلة الدوران في فلك الأفكار): وتبدأ بميلاد الرسالة في الأمة ويكون الولاء

---

(1) العلواني، طه جابر. **إصلاح الفكر الإسلامي**. مرجع سابق، ص48.

(2) المرجع السابق، ص76.

(3) النووي، **شرح صحيح مسلم**. الألباني، **السلسلة الصحيحة**. الألباني، **صحيح الجامع**. الألباني، **ضعيف ابن ماجه**. الألباني، **ضعيف الجامع**.

(4) الكيلاني، ماجد عرسان. **إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها**. مرجع سابق، ص9.

(5) حسنه، عمر عبيد. ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر»، موضوع: «مناهج التغيير ووسائله في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، ص329.
مورو، محمد. «ثقافة العموميات: ثقافة نصف الكوب الفارغ»، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 100، ص58 ـ 59.

(6) شفيق، منير. **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري**. مرجع سابق، ص60 ـ 61.

(7) الكيلاني، ماجد عرسان. **إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها**. مرجع سابق، ص20 ـ 21.

فيها للرسالة؛ وبالتالي تصبح أنشطة وطاقات الأشخاص ومقدرات الأشياء في الأمة مكرسة لتطبيق أفكار «الرسالة» في الداخل ونشرها في الخارج، ومن مظاهر هذه المرحلة: رقي مستوى الخبرات الاجتماعية والكونية وازدهار العلوم؛ ورقي شبكة العلاقات الاجتماعية؛ ورقي مستوى القدرات العقلية. **والثانية**: مرحلة مرض الأمة (أو مرحلة الدوران في فلك الأشخاص): وتبدأ حين يتغير مفهوم حمل «أفكار الرسالة» ليصبح مكاسب شخصية بعد أن كان مسؤولية وأمانة، ومن مظاهرها: اضطراب المظاهر الثلاثة التي كانت في المرحلة الأولى أي العلوم والعلاقات الاجتماعية والقدرات العقلية. **والثالثة**: مرحلة وفاة الأمة (أو مرحلة الدوران في فلك الأشياء): والتجسيد العملي لهذه المرحلة يتمثل في تمركز شهوات الحياة ومتعها في محور نظام القيم السائدة، وتكريس المقدرات الفكرية والبشرية لتوفير هذه الشهوات والمتع ونسيان ما عداها من قضايا النشأة والحياة والمصير؛ والمحصلة النهائية لذلك بروز الإنسان الأناني الذي يرى الحصول على مصلحته فقط دون اعتبار للآخرين ومصائرهم، وأعراض الأمة الميتة هي: شيوع الشح المطاع؛ أي البخل في كل الجوانب؛ وإتباع الهوى الذي يتمثل في الظلم، وانطفاء العلم وشيوع الجهل، وانطفاء فاعلية الحقيقة وانطفاء الخير والصلاح، وشيوع الشر والفساد والفرقة وغيرها؛ وإيثار الدنيا الذي يتمثل في شيوع صنمية المال؛ وفساد القيادة؛ وانتهاك القيم والحرمات؛ والانغماس في الشهوات؛ وسطحية التدين والعلم والتربية؛ وإعجاب كل ذي رأي برأيه مما يؤدي إلى النزاع والفرقة وعدم تبادل الخبرات والمعارف[1].

يعتبر المفكرون العرب أن كل مجتمع من المجتمعات البشرية يملك من المقومات ما يؤهله للارتقاء والتقدم؛ بشرط أن يعيها ويوظفها توظيفاً خلاّقاً[2]. ومن العوامل التي ذكروها للمساهمة في رقي المجتمع: الاعتماد على النفس، والإيمان بالله[3]. إذ من أهم مميزات المجتمع السليم «الإيمان بالله، والإيمان بالمُثُل العليا التي تحقق سعادة الفرد والمجتمع، والإيمان بالعدالة الاجتماعية

(1) الكيلاني، ماجد عرسان. **إخراج الأمة المسلمة**. مرجع سابق، ص113 ـ 114.
(2) أبو العزم، عبد الغني. **الثقافة والمجتمع المدني**. مرجع سابق، ص124 ـ 126.
(3) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. مرجع سابق، ص99.

والحريات الاجتماعية، والإيمان بإرادة التقدم»[1]. ولا تخفى أهمية تعاون القاعدة والقمة في الأمة لبناء المجتمع المتقدم[2].

ومن الصفات، أيضاً، التي إذا تمسك بها المجتمع فستساعده على تحقيق التقدم والنهوض: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتفاني في خدمة مصالح المواطنين، ومحاربة الأمراض والأوبئة، والمساهمة في تصنيع البلاد ورفاهيتها، والجهر بالحق، والدفاع عن العدالة، والوعي الوطني، والضمير الخلقي، والإرادة الفولاذية[3]. ومن المقترحات لعلاج التخلف المجتمعي: تشغيل اليد العاملة في المجتمع، ومحاربة التسول والمرض في المجتمع، والحدّ من هجرة سكان القرى إلى المدن، ومحاربة الظلم والفقر والجهل، ومحاربة الانحراف في مختلف صوره. فالتنمية الاجتماعية، إذن، هي العلاج الوحيد الناجع للتخلف في شتى صوره ومظاهره[4].

كما تبرز هنا ضرورة التعليم؛ لأن «بناء مجتمع مثقف متعلم؛ هو درع هام للتقدم والاستقرار، واستثمار أيما استثمار، في رقي وحضارة الشعوب»[5]. ومن الوسائل التي تعمل على تقدم المجتمع: السماح بالتطوير الفكري الذي يعمل على تحليل وضعية المجتمع ونقدها، وتحقيق الملاءمة والتكيف بين الواقع المادي الجديد وبين الواقع الاجتماعي، بما ينقل المجتمع إلى وضع أفضل من الوضع الذي هو عليه[6]؛ وإتاحة الفرصة للمشاركة الواسعة للجماهير في كافة شؤون الحياة (دون الاكتفاء بالمشاركة السياسية وحدها)[7].

---

(1) المرجع السابق، ص254.

(2) المرجع السابق، ص393.

(3) المرجع السابق، ص143 ـ 144.

(4) المرجع السابق، ص130 ـ 141.

(5) الشايجي، عبد الله خليفة. «جامعة المستقبل... وواقع المجتمع»، **جريدة الوطن الدولي**، عدد 631 (السبت 23/ 11/ 1996م) ص5، عمود 3.

(6) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. مرجع سابق، ص49.
حمادي، سعدون. «ملاحظات في موضوع، ما العمل»، موضوع الوحدة العربية، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص42.

(7) الموصلي، حامد إبراهيم. **إشكالية التحيز**، موضوع: «تأملات عن التكنولوجيا والتنمية من منظور حضاري»، ج1، ص788. =

هنا، يبرز التحذير من التهتك الاجتماعي الحضاري للمجتمع العربي وانهيار وحدته الحضارية؛ لأن ذلك سيؤدي لفقدانه دوافع وأسباب النمو والازدهار[1]؛ لذا، من اللازم تقوية التماسك الاجتماعي؛ لأن قدرة المجتمع على مواجهة أشكال الغزو الحضاري متوقفة على ذلك التماسك[2]. كما أن «تمزق شبكة العلاقات الاجتماعية، يُعدّ من أوضح صور السقوط الحضاري»[3]. فلا بدّ من تفاعل الفرد مع الجماعة التي ينتمي إليها خدمة للبناء الحضاري[4]، إذ أن كل عملية تقدم لا بدّ لها من الارتباط بقوى اجتماعية تقوم بصنعها[5]. بل ومن الضرورة قيام علاقات تكامل بين الوحدات الاجتماعية والأفراد وبين الدولة، من حيث توزيع الملكية والثروة والسلطة والمسؤوليات والواجبات، حيث إن ذلك سيؤدي لمستوى رفيع من التماسك والاستقرار والتقدم والرفاه، وأن العكس لن يؤدي إلاّ إلى العكس[6]. هناك تحذير من أن يكون المجتمع استهلاكياً؛ لأن ذلك سيزيد من تبعيته للخارج، ومن عجزه في الداخل، ومن عدم قدرته على النهوض[7].

كما أن من العوامل التي تصنع حضارة أي شعب: الدين، والتراث، والتاريخ، والعوامل البيئية والجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية[8]، والإصابة في فهم الأمة وفي تحليل مواقفها، وعدم إلقاء اللوم عليها فيما قصّر فيه الحكام والنخبة وأهل الشأن؛ فالعلة ليست في جماهير الأمة، وإنما بمن في يدهم قيادتها،

= الجباعي، أحمد. «آثار الانكفاء السوفياتي على الوضع العربي: الأسباب والنتائج والتحديات»، **مجلة الوحدة**. عدد 90، ص33.

(1) المرجع السابق، ص770.

(2) المرجع السابق، ص764.

(3) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. مرجع سابق، ص110.

(4) المرجع السابق، ص175 ـ 180.

(5) المرجع السابق، ص144، ص234.

(6) شفيق، منير. **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري**. مرجع سابق، ص131 ـ 132.

(7) شفيق، منير. **الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر**. مرجع سابق، ص144.

(8) المرجع السابق، ص41.

الكرواني. سعيد ساجد. حوار بين المشرق والمغرب مع: صالح، حكمت. «في الأدب والثقافة والواقع العربي»، **مجلة المنعطف**. عدد مزدوج 3، 4 (1992م) ص194.

محمود، فؤاد السعيد. «إشكالية الغزو الثقافي في المجلات الإسلامية»، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 100، ص167.

لاسيما من الحكام والعلماء وأهل الحل والعقد، ذوو القرار في الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي[1]، ووجود برامج ثقافية واجتماعية كذلك مهمة لإنقاذ المجتمع من تخلفه ومعالجة مشاكله وأزماته[2]؛ فالتنمية الاجتماعية متوقفة على التنمية الثقافية، والتنمية الاجتماعية مربوطة عبر التاريخ بالتنمية الثقافية[3].

كذلك فالتحرر من نخبوية المثقفين ووصايتهم وأوهامهم فيه مصلحة للمجتمع والجماهير[4]، كما أن بناء مجتمع قوي يكون أيضاً بالعمل على إيجاد «عقد عقلاني» يجعل الدولة مؤسسة اجتماعية سياسية، ويجعل المجتمع مجتمع مواطنين لا مجتمع رعايا أو جماهير قادرة فقط على ترديد الشعارات[5]. وما يجمع ذلك كله هو احترام حقوق الإنسان وحريته؛ لأن البناء الاجتماعي القامع الذي لا يسمح للدوافع النفسية الكامنة وللرؤى والطموحات بالتعبير عن نفسها في صورة عمل جماعي يأخذ صورة مشروع قومي حضاري وفق رؤية مستقبلية، سيؤدي إلى التحلل الاجتماعي والانتحار الحضاري[6].

و«تقدم المجتمع العربي، منوط بتقدم البنى الفردية والاجتماعية والمدنية فيه، تربوياً وتعليمياً وعلمياً»[7]. و«الكم البشري» هام أيضاً في دخول أية دولة من الدول للقرن الحادي والعشرين بخطى ثابتة مطمئنة[8]، فإنه «لا أمل في أية تنمية حقيقية، بمجموعة من المجموعات، إلا إذا كان عدد سكانها يتجاوز 100 مليون نسمة على الأقل، تؤمّن وجود سوق. فعناصر التنمية الجديدة، كالإعلاميات وعلوم الفضاء وغيرها من التقنيات، لن تكون ذات أهمية في بلد صغير»[9].

---

(1) شفيق، منير. **في نظريات التغيير**. مرجع سابق، ص124.

(2) بوعزة، الطيب. «فكر الصحوة الإسلامية » (ملاحظات نقدية)، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 90، ص71.

(3) الكنوني، عبد السلام أحمد. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «دور التنمية الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية»، ج2، ص34.

(4) حرب، علي. **أوهام النخبة**. ص37.

(5) عبد اللطيف، كمال. **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص86.

(6) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. ص239.

(7) عرسان، علي عقلة. «ميثاق للمثقفين العرب»، **مجلة الآداب**. عدد 1، السنة 41، ص43.

(8) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص36.

(9) المرجع السابق، ص262.

هناك دعوة إلى الاهتمام بالخصوصيات المجتمعية العربية، نظراً لأن إخفاق تيارات الفكر العربي التحديثي من ليبرالية وقومية وماركسية في معالجة الواقع العربي، إنما نتج عن عدم إعارة الانتباه لتلك الخصوصيات[1]. من هنا، تبرز المطالبة بانتصار العروبة الحديثة (المتحضرة) على الأعرابية البدوية (الظاهرة أو المقنعة) لتحقيق النهضة والثورة الحضارية العربية، إذ قد وقع صراع تاريخي طويل في العالم العربي بين الحضارة والبداوة، لم يتم حسمه لحد الآن[2]. و«قد عُرف عن المجتمع البدوي، أنه لا يصنع حضارة، ليس لأنه لا يريد، بل لأنه لا يبني حياته على الاستقرار والتوطن، والذي لا يستقر في مكان لا يطوره ولا يعمره؛ لأن في مخيلته إنه في يوم من الأيام سوف يهجر هذا المكان، وهذا ينعكس على فقدان الحوافز في البناء والإنماء والإعمار»[3].

فطبيعة المجتمع العربي التقليدي الموروث عن عصر النهضة هي من العوامل التي أدّت لأزمة الواقع العربي، وللوضع المتشابك والمعقد الذي يوجد عليه[4]. لذا، من اللازم العمل على خلق مجتمع إنتاجي بالفعل، عن طريق التمهيد له بثقافة إنتاجية، وبحمايته من شر ثقافة الاستهلاك والتهريج والتفاهة. فهذا المجتمع الإنتاجي شرط لازم وأساسي لنجاح خطة التنمية والتصنيع في العالم العربي[5]. كما أن من الضروري اجتماع قطاعات الأمة على المشروع الحضاري العربي الإسلامي المعاصر بعد أن يتم تشكيله؛ فهذا الأمر «من شأنه أن يمثّل سدّاً في وجه الغزو الحضاري، وأن يمثّل في الوقت ذاته، معياراً يتحدد على أساسه التفاعل الحضاري الإيجابي مع الحضارات الأخرى»[6].

إن «الأمة العربية»، بما تملك من طاقات كامنة وإبداعات خلاّقة وتراث حضاري تليد وفكر ثاقب، تستطيع أن تقهر المستحيل وتتخطى الصعاب لتحقيق

---

(1) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص81.

(2) المرجع السابق، ص125.

(3) الميلاد، زكي. «مقدمات في صياغة المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، عدد 7، ص23.

(4) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص166.

(5) المرجع السابق، ص255.

(6) المرجع السابق، ص309.

أهدافها في التنمية القومية والوحدة العربية الشاملة[1]. وقد أسهمت الأمة العربية بنصيب وافر في تطوير الإنسانية[2]. لكن يذكر بعض المفكرين عند حديثهم عن وضعية المجتمع العربي، أنه يوجد في كل بلد عربي مجتمعان؛ أحدهما المجتمع الأصلي التاريخي، الذي حافظ على نمط المجتمع الإسلامي عموماً، فاستمسك بالتراث والتقاليد، وكان استمراراً للنمط الاجتماعي السابق على السيطرة الاستعمارية. أما الثاني، فهو المجتمع المُحْدَث الذي تشكّل في ظل السيطرة الغربية الاستعمارية، وأخذ بالحداثة الغربية في مسلكه ومسكنه ونهج حياته وتفكيره ومفاهيمه، فكان امتدادا للنمط الخارجي وتابعاً له[3].

ويمثّل «المجتمع الأصلي» الجوهر الاستقلالي؛ لذا، من الخطورة تحطيمه؛ لأن ذلك ما هو إلا ضرب لعوامل الاستقلالية وإبقاء لعوامل التبعية، ولقد حاول الاستعمار ذلك وما زال يحاوله لحدّ الآن. في حين أن «المجتمع المُحْدَثْ» مهيأ سلفاً للهاث وراء الاستهلاك، والاستمرار في العيش على النمط المُحدث أو محاولة إبقائه مستمراً بعد الاستقلال ونجاح الثورة الوطنية، مما أبقى الوضع متجهاً نحو التبعية للخارج[4]. إن المجتمع المُحدث تابع ثقافياً وحضارياً للغرب، بكل أنماطه ومدارسه؛ لذا، فهو يحمل طبيعة قهرية استبدادية قمعية في مواجهة المجتمع الأصلي، ويُفضّل الارتماء بأحضان الغرب بجناحيه «الغربي والشرقي» على قبول التراجع أمام الداخل. فهذا المُجتمع المحدث يحمل طبيعة انسلاخية عن البلاد؛ لأن نموذجه الأمثل في الخارج، وعندئذ يزداد الدور الذي يلعبه في إعاقة الاستقلال والثورة[5]. لقد قام المجتمع المُحدث على التجزئة وتمازج معها؛ وقامت دولته ومؤسساته في أحضانها فكانت دولة ومؤسسات تجزئة، لذا فهو الابن

---

(1) عصمت عبد المجيد، أحمد. «من خطب الأمين العام لجامعة الدول العربية أمام مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 67، ص189.
عليمات، حمود. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «الفعل الإسلامي الدولي بين قدرات الأمة وإراداة الحركة»، ص193.

(2) التنير، مصطفى عمر. «البحث العلمي في الوطن العربي: ملاحظات مبدئية حول الواقع والطموحات»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص6.

(3) شفيق، منير. **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري**. مرجع سابق، ص38 ـ 45.

(4) المرجع السابق، ص49 ـ 54.

(5) المرجع السابق، ص60.

الشرعي للتجزئة، ويعمل بدوره على توليدها وتعمقتها على كل الأصعدة.

في حين أن المجتمع الأصلي هو النقيض لدولة التجزئة وللمجتمع المُحدث، والابن الشرعي للوحدة[1]. كما تعاني المجتمعات العربية «من ثنائية قوامها، وجود بُنى حديثة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، تستنسخ بشكل مباشر، وبتقليد، بُنى المجتمع الأوروبي المعاصر، مجتمع الحداثة، و«ما بعد الحداثة». وإلى جانب هذه البُنى الحديثة، تنتشر هنا وهناك، وفي كل مكان، بُنى مجتمعنا التقليدي التي تُكرّس استمرار عالم القرون الوسطى، عالم ما قبل الحداثة والتحديث، في كافة المجالات، العمرانية والاقتصادية منها، والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتشخّص هذه الثنائية بشكل مهول، في تلك الهوة السحيقة التي تفصل بين عالم حياة «النخبة العصرية» في المدن، وبين حياة الجماهير، سكان الأحياء الشعبية منها وسكان القرى والأرياف والبوادي»[2].

المجتمع العربي، في رأي المفكرين، هو «مجتمع متخلف، قاصر، على صعيدين، يستقطبان النظر الفلسفي العلمي في عصرنا: صعيد المعرفة التقنية، صعيد التقانة Technologie حيث تعوزنا الوسائل، المواعين (الماعون: هو كل ما يُستعان به لبلوغ أمور الدنيا، ومنه نشتق الماعونية Ustensilite). وأسباب هذا القصور التقني كثيرة [. . .] يمكن ردّها إلى فقدان العرب في مرحلة تاريخية [. . .] لمفهوم التقدم، حاجة التقدم، فكرة/ إمكانية/ حرية التقدم. وصعيد المعرفة السياسية، علم السياسة Politologie الذي انحدر مع أدباء المرايا وكتبة السلاطين، إلى أحكام تقريرية، تعوزها فلسفة السياسة النقدية، وتحكمها لعبة الخوف من سلطان السلطة»[3].

بل هناك من يذهب إلى حدّ اعتبار أن الأمة قد فقدت فاعليتها منذ زمن بعيد، وذلك لأسباب خارجية استهدفت مواقف الأمة، وأسباب داخلية نتجت عن فكر متحجر أغلق باب الاجتهاد وعمل على تكوين القابلية للاستعمار لدى

(1) المرجع السابق، ص62 ـ 63.

(2) الجابري، محمد عابد. **المشروع النهضوي العربي**. مرجع سابق، ص139.

(3) خليل، خليل أحمد. «نحو رؤية نقدية للفلسفة العربية في القرن العشرين»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 70، ص94 ـ 95.

الأمة[1]. ولذلك، من الضروري إجراء تغييرات اجتماعية جذرية، كتعديل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ لأن ذلك أمر أساسي لتحقيق التنمية الحقيقية في المجتمع العربي[2]. لكن هناك من يعتقد أن هذه الأزمات التي تعانيها المجتمعات العربية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً، تُعتبر دليل صحة وحياة؛ لأن الأزمة لا تنتج إلا عن جسم حي[3].

لقد دفع التخلف المأساوي الذي تعاني منه المجتمعات العربية والإسلامية إلى مناداة البعض بوجوب تعبئة «طاقات الأمة، وتحريكها لخوض المعركة، ضدّ هذا التخلف، الذي يُعيق حلّ مشاكل وقضايا الأمة الكبرى، الداخلية والخارجية [...]. وهذه المعركة لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا اكتسبت إطاراً يستطيع أن يدمج الأمة ضمنه. فحركة الأمة كلها، شرط أساسي لإنجاح أي عملية بناء حضاري ونهضة شاملة. وحين نُفتّش عن هذا الإطار أو المنهاج، فيجب البحث عن مُركّب يُدخل في الحساب، مشاعر الأمة، ونفسيتها، وذاكرتها الجمعية، وتكوينها العقائدي والأخلاقي. وهذا ما نتعلمه من تجربة العقود القليلة الماضية من محاولات التحديث والتقدم»[4]. إن افتقار المجتمعات العربية للتنمية، ومعاناتها العديد من الأمراض الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية؛ أودى ببعضها لنوع من التمزق الوحدوي والسياسي والمذهبي، بل وأحيانا لحروب إيديولوجية دامية ساهمت ببقاء هذه المجتمعات مدة طويلة في حضيض التخلف الفكري والاقتصادي والاجتماعي، وقيّدت طموحه نحو السير في طريق التقدم[5].

توجد فكرة لدى المفكرين تتحدث عن أن «المجتمع الإسلامي» (الذي يُطبّق شريعة الله في كل شؤون الحياة) هو وحده المجتمع المتحضّر. ذلك أن مفهوم

---

(1) قربال، نور الدين. **إشكالية الديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر**. مرجع سابق، ص54.

(2) ديرار، عبد السلام. **البادية المغربية بين التحديث وإعادة إنتاج البنيات التقليدية**. ص7.
سالم، فيليب، «التفوق العلمي لا يكفي وحده» (العرب في الولايات المتحدة... أزمة وتحديات 3 ـ 3)، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6018 (الأحد 21/ 5/ 1995م) ص9.

(3) عبد الله، ثناء فؤاد. «ممكنات التغيير في المجتمع العربي»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 176، ص26.

(4) إسماعيل، فادي. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص12.

(5) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. مرجع سابق، ص7.

«التخلف الحقيقي» لدى المجتمع الإسلامي يتمثل في تحويل منجزات العلم الهائلة إلى قوى باغية للتدمير والتسلط، وتسخير إمكانيات العلم غير المحدودة في نشر الفوضى والعادات غير الخلقية، بدلاً من استخدامها في إعلاء القيم الإنسانية وخدمة الإنسان. فمهمة العلم في مفهوم المجتمع الإسلامي ليست قهر الطبيعة أو الانتصار عليها، بل التلطف معها والجدّ في اكتشاف قوانين الله فيها[1].

الخلاصة: يتفق المفكرون العرب على أن «المجتمع» (أو الأمة أو الجماهير أو الشعب) هو الذي يحقق النهضة الحضارية؛ كما اتفقوا على مأساوية الوضعية المجتمعية العربية. لذلك طالبوا بالعمل على رقيه من خلال عدة وسائل، أهمها الاهتمام بالفرد وإعطائه الحرية لأنه الأساس الذي يتكون منه المجتمع..

رابعاً: البناء الحضاري بين إرادة المجتمع وتعاون تياراته

يرى المفكرون العرب أهمية الإرادة، والإرادة القوية الحازمة على وجه الخصوص، إذ عن طريقها يمكن التغلب على المشاكل التي تعاني منها الأمة[2]، كما أنها السبيل «لتحقيق التصنيع، والتكوين المهني، والتقدم»[3]. فهذه «الإرادة الحديدية» تعمل على نقل الأمة من التخلف الذي تعيشه إلى التقدم المنشود، لكن المثقفين هم الذين يستطيعون نفخ «روح الإرادة» في الأمة[4]. ومن الضروري كذلك توفر هذه الإرادة عند المسؤولين؛ لأن «الإرادة القوية للمسؤولين عن المجتمع، والعزيمة الجبارة لتحقيق النصر والكفاح، تجعل كل صعب ممكناً، وتحقق تقدم الفرد والمجتمع، في مختلف الميادين الاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية، والديمقراطية»[5]. فالإرادة القوية من الشروط الأساسية

---

(1) السايح، أحمد عبد الرحيم. **في الغزو الفكري**. ص118 ـ 120.
ونفس الكلام ولنفس المؤلف موجود في **مجلة الإنسان**. عدد 13، لكن تحت عنوان آخر هو: **الإسلام والحضارة**. ص72 ـ 73. ومن الجدير بالذكر أن كنية المؤلف في المرجع الأول ترد على الشكل التالي: (السايح)؛ أما في المرجع الثاني فهي على الشكل التالي: (السائح).

(2) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. ص12.

(3) المرجع السابق، ص61.

(4) المرجع السابق، ص203.

(5) المرجع السابق، ص255.

اللازم توفرها في العالم العربي والإسلامي للسير بخطى واسعة وسريعة في طريق التقدم والنمو[1].

من الخطورة، إذن، فقدان الإرادة الجماعية (الحرّة)، ذلك أن افتقاد الأمة الإرادة الجماعية للنهوض هو العائق الأكبر لانطلاقتها الحضارية[2]. وحين يفقد شعب ما مكونات ومقومات الإرادة الجماعية، فإن ذلك سيؤدي به للانتحار الحضاري[3]. كما أنه من الخطأ إحباط رغبة النهوض داخل المجتمع؛ لأن ذلك لن يعني إلا اهتزاز القيم الاجتماعية وتحلل قيمة الانتماء إلى المجتمع[4]. كذلك يوجد ربط ما بين الإرادة والتغيير[5]، ذلك أن «قضية «التغيير» في المجتمع العربي [. . .] تتطلب إرادة ذاتية قادرة على استيعاب اللحظة التاريخية، والعمل بمقتضاها. على أن إعمال الإرادة يتطلب تحديد «الهدف». والهدف يتركز في: إنهاء حالة التبعية وردم الهوة الحضارية بين المجتمع العربي والمجتمعات المتقدمة، والخروج من حالة التخلف، واستعادة السيطرة على الموارد والثروات العربية، واستنهاض المجتمع العربي للمشاركة الإبداعية في صنع التاريخ [. . .]، والتحرّر من القيم البالية العتيقة لإتاحة الفرصة لإحلال حضارة العقل والإنجاز والكفاءة محل القيم التقليدية [. . .]. فالهدف هو تحقيق «نهضة حضارية شاملة في

---

(1) المرجع السابق، ص445 ـ 449.

(2) النجار، عبد المجيد. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «النهضة الإسلامية: العوائق والعوامل»، ص443 ـ 445.
الدريني، فتحي. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «مقومات وخصائص الثقافة الإسلامية الأساسية وأهدافها في الإسلام»، ج1، ص40.
الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. ص81، ص286.
جابر، حسن. «الرؤية الحضارية في فكر الشهيد المطهري»، **مجلة المنطلق**. عدد 90، 91، ص22.
علي، محمد أحمد إسماعيل. «المثقفون العرب والتنمية الذاتية»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص110 ـ 113.

(3) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. ص81 ـ 82.

(4) المرجع السابق، ص242.

(5) عبد الله، ثنا فؤاد. «ممكنات التغيير في المجتمع العربي»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 176، ص36.

المجتمع العربي» [. . .] ولن تكون عدّة الحرب ومنهجية التغيير المجتمعي المستقبلي العميق بغير «التحول الثوري». . . هذا التحول الثوري، يُقصد به أن يصل التغيير في عمقه وشموليته إلى حدّ التبديل الجذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع العربي»[1]. وتتمثل أهمية «إرادة التغيير» في كون «التغيير ضرورة حتمية للنهضة، وهو تغيير اجتماعي سياسي اقتصادي ثقافي هادف. وليس التغيير مجرد تحوّل شكلي في إطار اختيار التراث، أو تغيير قاصر على الرؤية الذاتية، بل إنه يستلزم فهماً لقوانين حركة الواقع، تاريخاً وحاضراً، وصياغة لرؤية مستقبلية»[2].

فلا بدّ لكل عمل تغييري من إرادة وقدرة: وهذه الإرادة تنبعث من الإيمان بالقيم والحماس لها، أما القدرة فتتولد من بناء الإمكانات والكوادر والتي لا تتوفر إلا بتحقيق التخصص في شُعب المعرفة المختلفة[3]. بل إن «إرادة المستقبل، تبقى مشلولة جوفاء، إذا لم تُبن على إرادة التغيير وعلى ممارسته بعقلانية وتخطيط وصبر وأمل. والتغيير يبدأ، أو يجب أن يبدأ، من تغيير طريقة النظر إلى الأمور، من تحليل الواقع تحليلاً يجمع بين النظرة الموضوعية والهدف الاستراتيجي، هدف التغيير وإعادة البناء»[4]؛ كما أن «إرادة المستقبل» هذه (والمرتبطة بإرادة التغيير)، لا بدّ وأن ترتبط بالوعي بالماضي والحاضر[5]، وبوضوح الرؤية والأهداف[6].

وقد رتّب الله ﷻ: «كثيراً من سنن السقوط والنهوض، على إرادة وفعل البشر»[7]. ففقر الأمة لا ينتج عن فقرها في المعدات أو المال أو الإمكانيات، بل يكمن في فقر النفوس وعجزها، وضعف الإرادة واضطرابها، ولا بدّ من «التضحية»

---

(1) المرجع السابق، ص38.

(2) **مجلة المستقبل العربي**. عدد 176، ص150.

(3) حسنه، عمر عبيد. ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر»، موضوع: «مناهج التغيير ووسائله في ضوء الكتاب والسُنَّة»، ص339.

(4) الجابري، محمد عابد. **المشروع النهضوي العربي**. مرجع سابق، ص167.

(5) المرجع السابق، ص189.

(6) المرجع السابق، ص182.

(7) العمري، أكرم ضياء. **قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي**. مرجع سابق، ج1، ص31.

من أجل الحياة الحرة الكريمة للأمة[1]. إن «إرادة الحياة والخلود» ضرورية لولادة وحياة وتطور كل حضارة[2]، واكتساب الحضارة إنما يكون من خلال الإرادة الحرة للأمة والعودة إلى الذات[3]. والشرط الأهم للإحياء هو إرادة الإحياء[4].

إن الإرادة لتحقيق النهضة بحاجة إلى تعاون كل التيارات المجتمعية العربية، فتعاون القوميين العرب مع الإسلاميين العرب، مثلاً، ضرورة لتحقيق حاجات المشروع النهضوي العربي الإسلامي؛ لأن بينهم أهدافاً مشتركة من مثل: مشروع الوحدة العربية بين الأقطار العربية، ومشروع تحقيق الحريات العامة وتعميق الشورى والديمقراطية في المجتمعات العربية، ومشروع تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، ومشروع تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والاكتفاء الذاتي(وبخاصة في مجال الأمن الغذائي)، ومشروع التقدم العلمي والتكنولوجي للأمة[5]، ومواجهة الاستبداد والتخلف والاستتباع والاستعمار والصهيونية[6]. لذا، يلزم وضع ميثاق للتفاهم فيما بينهم(بالخصوص بين قوى المجتمع المتغربة، وقواه الإسلامية)[7].

تتجلى أهمية العمل الجماعي والإرادة الجماعية، أكثر ما تتجلى، عندما تكون القضية المطروحة قضية وطنية قومية، مثل النهضة والتنمية... إلخ؛ لأنه لا توجد قوة اجتماعية واحدة (في العالم العربي على وجه الخصوص) قادرة على إنجاز تلك المهام وحدها[8]. هنا، يبرز الحديث عن أهمية «الكتلة التاريخية»، والتي «لا تعني مجرد تكتل أو تجمع قوى اجتماعية مختلفة، ولا مجرد تحالفها؛ بل تعني كذلك التحام القوى الفكرية المختلفة (الإيديولوجيات..) مع هذه القوى

---

(1) السايح، أحمد عبد الرحيم. **في الغزو الفكري**. مرجع سابق، ص60.

(2) المرجع السابق، ص114 ـ 115.

(3) الأنصاري، محمد جابر. «متطلبات لا بد منها لإحياء المشروع العربي ـ الإسلامي»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5705 (الثلاثاء 12/ 7/ 1994م) ص10.

(4) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. ص21.

(5) الفرحان، إسحاق. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «نحو استراتيجية عربية إسلامية مشتركة لمنطقة الشرق الأوسط»، ص364.

(6) شومان، محمد. «ملاحظات أولية حول إشكاليات الإسلامي والناصرية»، **مجلة منبر الحوار**. العددان 23، 24، ص63، ص72.

(7) شفيق، منير. **في نظريات التغيير**. مرجع سابق، ص138 ـ 140.

(8) الجابري، محمد عابد. **حوار المشرق والمغرب**. لمجموعة من المفكرين العرب، ص39.

الاجتماعية وتحالفها من أجل قضية واحدة. إن الفكر يصبح هنا، جزءاً من بنية كلية وليس مجرد انعكاس أو تعبير عن بنية ما»[1]. هذه الكتلة هي التي يمكنها أن تحقق أهداف وطموحات الأمة العربية في التحرر والنهضة والتقدم، لكن قيامها يتطلب توافر رؤية واضحة للمشاكل المطروحة، وحدّ أدنى من حسن التفهم والتفاهم؛ إذ بدون ذلك لا يمكن الدخول في عمل جماعي مشترك ذي جدوى[2].

لذا، لا بدّ من «قيام كتلة تاريخية تنبني على المصلحة الموضوعية الواحدة، والتي تُحرّك في العمق ومن العمق، جميع التيارات التي تنجح في جعل أصدائها تتردد بين صفوف الشعب»[3]. كما لا بدّ من تحالف المثقفين العضويين العصريين (من وطنيين وليبراليين وقوميين وماركسيين) مع المثقفين التقليديين (من أصوليين وسلفيين ووطنيين)؛ لأن ذلك سيعمل على تشكيل الكتلة التاريخية اللازمة لإخراج الأمة من أزمتها[4]. فقد كان جنوح تيارات الأمة للعمل الانعزالي، بدلاً من التعاون والعمل المشترك فيما بينهم، من أسباب تمزق الفكر العربي. وبدون ذلك العمل المشترك لا يمكن خلق قوة فكرية وتنظيمية قادرة على تغيير الواقع العربي المؤلم[5].

فمن الضروري تجاوز كل الخلافات الإيديولوجية والسياسية بين كل فرقاء الأمة، كي لا تخسر الأمة كل أحلامها في التقدم والوحدة والتحضر، ذلك أنها مهددة؛ وفي حالة التهديد والخطر، لا بدّ من توحّد كل الجهود، وإلا كان الهلاك[6]. وهنالك كلام عن «الكتلة الحرجة»، وهي التي تصنع التقدم، والمقصود بها: الحدّ الكافي والعدد المطلوب من الباحثين ومعاونيهم للقيام بمهمة نقل التكنولوجيا وتطبيقها واستعمالها. وهذه الكتلة لن تتكون في العالم العربي إلا عن

---

(1) الجابري، محمد عابد. **العقل السياسي العربي**. مرجع سابق، ص355 ـ 356.

(2) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص12.

(3) المرجع السابق، ص144.

(4) المرجع السابق، ص206.

(5) حتاتة، شريف. إعداد وتقديم: سفعان، إبراهيم. **أزمة الفكر العربي**. ص45 ـ 46.

(6) أبراش، إبراهيم. «أزمة خليج عربي أم أزمة مجتمع عربي»، **جريدة القدس العربي**، عدد 515 (الاثنين 31/ 12/ 1990م) السنة الثانية، ص11، عمود 1.

طريق الوحدة العربية؛ لأنها لا توجد في كل قطر عربي منفرد على حدة[1]. والاختلاف بين «الكتلة الحرجة» و«الكتلة التاريخية» هو أن الكتلة التاريخية عامة شمولية، في حين أن الكتلة الحرجة محدودة ومخصوصة بالمثقفين فقط.

لذا، «نجاح أي عمل، يتطلب التلازم والتفاعل بين جانبين؛ أولاهما: القدرات: وهي كل المصادر أو المستلزمات أو الطاقات والمصادر البشرية والمادية... إلخ؛ والإرادة: وهي عملية الاستفادة والتوجيه والتسخير لتلك القدرات [...]. ومهما كانت القدرات عظيمة وكثيرة، فإنها لا يمكن أن تؤثر إلا بوجود عناصر الاستخدام وعناصر الإرادة الفاعلة. ومشكلة أمتنا، بشكل عام، هي تخلف هذا الجانب وعدم قدرته بعد على توظيف مقدرات الأمة لمصلحة الأمة»[2]. فحضور الأمة العربية الفاعل في العصر إنما يقوم على عدة مكونات، منها امتلاك الإرادة واستقلاليتها؛ والمقصود بالإرادة: الإصرار على البقاء والحياة والعلم والشخصية[3]. والتنمية عبارة عن إرادة وعلم ووجدان[4].

كما تجدر الإشارة إلى أمر مهم هو أن الإرادة بحاجة إلى أن تتحول إلى فعل لتؤدي دورها، ذلك أن «تردي الأمة لا يرجع فقط إلى ضمور في إرادتها للحق والخير والسمو، بل أيضاً إلى تناقص في قدرتها على تحويل الإرادة إلى واقع فعلي»[5]. ويتحدث بعض المفكرين عن أهمية «الاستعداد النفسي»، والذي يرونه ضرورة لازمة لأي عملية تغيير أو تطوير، ولحصول النقلة النوعية المناسبة[6]. في حين يذكر آخرون مصطلح «الروح» نيابة عن «الإرادة»، ويعتبرون أن الأمة بحاجة

---

(1) عوض، عادل. «التعليم العالي والبحث العلمي: مشاكل الباحث العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص75 ـ 76.

(2) عليمات، حمود. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «الفعل الإسلامي الدولي بين قدرات الأمة وإرادة الحركة»، ص194.

(3) اليافي، نعيم. «النهضة الأوروبية وعلاقتها بالعرب»، **مجلة دراسات عربية**. عدد 5، 6 (1993م) ص38 ـ 39.

(4) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. ص49.

(5) صافي، لؤي. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «الحركة الإسلامية في مرآة أحداث الخليج»، ص229.

(6) عدلوني، محمد أكرم. «توجهات مستقبلية للحركة الإسلامية المعاصرة على مشارف القرن الحادي والعشرين». مرجع سابق. ص64.

ماسة لاستعادة الروح الحضارية والتي افتقدتها منذ زمن بعيد، مما سبب اندثارها الحضاري[1]. ويتحدث غيرهم عن أهمية «العزيمة»، التي تُعتبر «مفتاح التطور»[2].

يذكر بعض المفكرين عدة مهام على عاتق قوى البديل الحضاري؛ أبرزها: النضال من أجل توسيع هوامش الفعل الثقافي الحر بخلق المزيد من فضاءات العمل الجمعوي والثقافي المستقل عن هيمنة السلطة؛ والتبني العملي لشعار «ثقافة بلا حواجز»؛ والتصدي لثقافة الغزو الحضاري، ودحض مرتكزاتها القائمة على التبعية، من خلال الحوار البنّاء؛ وتعميم الثقافة البديلة ذات البعد المتحرر؛ والقيام بالمواجهة الفكرية لكل النزعات الهدامة والداعية لتجريد الأمة من مقومات الصمود؛ وصياغة ملامح البديل الحضاري المنشود في مجال الفن (سينما، أدب، مسرح... إلخ)؛ وتحرير مفهوم الثقافة من طابع البرج العاجي وجعلها تنبثق من هموم وهواجس ونبض الشعب[3].

الخلاصة: يتفق المفكرون العرب على أهمية «الإرادة» في عملية البناء الحضاري. لذلك يشيرون لضرورة استعادة الروح والإرادة والنفسية الحضارية في العالم العربي من أجل إعادة بناء الحضارة العربية مجدداً. كما يشتركون في رؤية ضرورة تعاون جميع التيارات والاتجاهات والفرق العربية؛ لأن ذلك ضرورة لا بدّ منها لصياغة المشروع الحضاري العربي وبناء الحضارة العربية من جديد، إذ لا توجد فرقة أو تيار عربي واحد قادر على القيام بذلك وحده دون الاستعانة بالآخرين.

خامساً: المجتمع المدني بين المفهوم والخصائص والمكونات والأثر الحضاري

حدّد علماء الاجتماع معنى المجتمع المدني بأنه «مجتمع كلّي منظم، يقوم على علاقات وفئات ومؤسسات اجتماعية. والمجتمع المدني هو المجتمع المستقل في تنظيمه الاجتماعي عن أي اقتراحات مسبقة على وجود الإنسان؛ ومن هنا ينبغي

---

(1) البغدادي، أحمد مبارك، «الفكر العربي وحقوق الإنسان»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. عدد 52 (صيف 1995م) السنة الثالثة عشرة، ص175.

(2) سيناصر، محمد علال. «البعد التكنولوجي في الحداثة»، **مجلة الأكاديمية**. عدد 10 (1993م) ص164.

(3) جمعية البديل الحضاري. **البديل الحضاري**. منشورات البديل الحضاري (1)، ص50 ـ 51.

أن تكون علاقات العيش الإنساني ـ الاجتماعي في هذا المجتمع، محكومة بنواظم العقل ـ العلم البشري [. . .] والمجتمع المدني يُنظّم العلاقات الإنسانية سلمياً، ويسود فيه العقل والعلم والمصلحة المشتركة والاعتراف المتبادل بالمصالح التمثيلية البشرية غير المقيدة بأية صفة إطلاقية، دينية كانت أم دنيوية»[1].

هنالك من يرى أن مفهوم «المجتمع المدني» وثيق الارتباط بالخبرة السياسية في الغرب وتطورها، وبنمط التنمية الرأسمالية على الصعيد الاقتصادي، وبالديمقراطية الليبرالية على الصعيد السياسي. لذا، فالتعامل مع مفهوم «المجتمع المدني» في الوطن العربي تعترضه صعوبات ومشكلات عديدة على المستويين: الفكري والتطبيقي. فأبرز هذه الصعوبات على المستوى الفكري: ضعف التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني في العالم العربي؛ والاختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني، إذ يستخدمه البعض كمقابل للدولة (السلطوية في الغالب)، والبعض يستخدمه كمقابل للدين، وفريق ثالث يستخدمه كمقابل للعسكري؛ أي أنه مفهوم حمّال لأوجه مختلفة، مما يخلق نوعاً من الغموض في التعامل معه؛ ووجود مواقف حدّية بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي؛ ففريق ينفي وجود مثل هذا المجتمع في العالم العربي، وفريق آخر يقول بوجوده مع بعض التحفظات.

أما بالنسبة للصعوبات على المستوى التطبيقي، فيمكن ذكر: التباينات بين الأقطار العربية من حيث أوضاعها المجتمعية، إذ لا يمكن الكلام عن مجتمع عربي واحد، بل عن مجتمعات عربية تختلف في درجة تطورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والسكاني، وفي تركيبتها الاجتماعية والإثنية، وفي درجة تطور وتبلور القوى السياسية والاجتماعية والتكوينات الطبقية والتيارات السياسية والفكرية؛ والازدواجية داخل المجتمعات العربية، وتتمثل بالأساس في وجود بعض مكونات ورموز المجتمع التقليدي إلى جانب بعض رموز ومكونات المجتمع الحديث، والتي قد تصل العلاقة بينهما في بعض الأحيان إلى حدّ التوتر والصراع والانفجار؛ وعدم التحديد الدقيق لموقع الإسلام ضمن إطار المؤشرات الكمية

(1) زريق، برهان. «خواطر حول المشروع العربي النهضوي المنشود»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 161، ص131.

والكيفية لبناء المجتمع المدني في الوطن العربي؛ كما لا يمكن بناء مجتمع مدني في ظل غياب أو ضعف دولة القانون والمؤسسات، لذلك فإن التفكير في إجراءات بنائه لا بدّ أن يندرج ضمن إطار التفكير لإعادة بناء وتأسيس الدولة في الوطن العربي.

توجد عدة مؤشرات، كمية وكيفية، تدل على المجتمع المدني، ومن الصعوبة الفصل بين النوعين من المؤشرات؛ لأن بعض المؤشرات الكيفية تتضمن عناصر قابلة للقياس الكمي، كما أن بعض المؤشرات الكمية تحتوي على جوانب كيفية. ومن هذه المؤشرات:

1 ـ تبلور أنماط من العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي هي محصلة للتفاعل بين القوى والتكوينات الاجتماعية المختلفة في المجتمع. وهذه العلاقات ليست ذات طبيعة واحدة، فقد تكون تعاونية أو تنافسية أو صراعية. لذا، فالمجتمع المدني قد لا يكون متجانساً، بل قد يكون ساحة للصراع بين قوى وجماعات ذات مصالح متناقضة ورؤى مختلفة.

2 ـ إن حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي، إنما تكون بتزايد أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قواه وفئاته.

3 ـ إن أنماط العلاقات في المجتمع المدني تتم في إطار، ومن خلال، مجموعة من المؤسسات التطوعية؛ أي التي ينضم إليها الأفراد بملء إرادتهم الحرة. ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية والمهنية، والجمعيات الخيرية، والاتحادات والروابط والجمعيات المهنية والثقافية والفكرية، والمراكز البحثية، وغرف التجارة والصناعة، والهيئات الحرفية، والمؤسسات الدينية التي لا تخضع لسلطة الدولة... إلخ. وبالتالي، فإن قيماً ومبادئ، مثل المبادرة والحرية، الإرادة والتعددية، والعقلانية؛ تعتبر من المقومات المهمة لبناء مؤسسات المجتمع المدني.

4 ـ للمجتمع المدني ومؤسساته حركية مستقلة في مختلف النواحي (المالية والإدارية والتنظيمية وغيرها)، وبالتالي فمؤسساته تحمي المواطنين من عسف السلطة وبطشها. وكلما قويت هذه المؤسسات، كلما قلّت قدرة الدولة على

ممارسة التسلط ضد المواطنين. لذلك تحرص النظم التسلطية على منع قيام مؤسسات المجتمع المدني، أو تقوم بإخضاعها للرقابة لتصبح بذلك عديمة الفاعلية.

5 ـ هناك أسس عدة لتكوّن وتطور المجتمع المدني، تتمثل في: الأساس الاقتصادي: بتحقيق نوع من التطور الاقتصادي والاجتماعي، استناداً لنظام اقتصادي يرتكز على دور أكبر للقطاع الخاص وللمبادرات الفردية؛ والأساس السياسي: ويُقصد به الصيغة السياسية التي تسمح لمختلف قوى المجتمع بالتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية ومنظمة، وتُعتبر الديمقراطية أنسب صيغة سياسية لنمو المجتمع المدني، وفي نفس الوقت فإن قوة ونماء المجتمع المدني هي الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية، فهناك علاقة تبادل جدلي ما بين الديمقراطية والمجتمع المدني؛ والأساس الإيديولوجي: ويتضمن مختلف القيم والأفكار والإيديولوجيات السائدة لدى القوى والفئات في المجتمع. وعادة ما يلعب المثقفون العضويون دوراً مهماً في إنتاج الخطاب الإيديولوجي في المجتمع المدني؛ والأساس القانوني: وتجسده الدولة.

6 ـ إن المجتمع المدني عملية حركية مستمرة تخضع لمنطق التغيير، بالمعنيين الإيجابي والسلبي، ومصادر التغيير قد تكون داخلية أو خارجية.

7 ـ المجتمع المدني مرتبط بالدولة، لكن مع هامش واسع من حرية الحركة بعيداً عن التدخل المباشر من قبل الدولة، ذلك أن الدولة تعتبر بمثابة الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني. وبذلك لا يمكن الفصل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، إذ أن المجتمع المدني يلعب دوراً مهماً في تشكيل الإطار السياسي. إن قوى ومؤسسات المجتمع المدني، تؤثّر في السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة، من خلال مسالك وأدوات عديدة، سلمية وغير سلمية، ومنها على سبيل المثال: المجالس النيابية ومجالس الشورى، ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط والمصالح المنظمة، وأعمال الاحتجاج الجماعي من مظاهرات وإضرابات واعتصامات، وممارسة العنف بصورة منظمة أو غير منظمة. فالعلاقة جدلية ما بين الدولة والمجتمع المدني، إذ كل منهما يؤثّر في الآخر؛ وعملية بناء المجتمع المدني في الوطن العربي مرتبطة بطبيعة الدولة، وتتضمن في

الوقت نفسه، عملية إعادة بناء للدولة بحيث تصبح دولة المؤسسات والقانون، وبالتالي تكون ملتحمة بمجتمعها ومتفاعلة معه ومعبّرة عنه، وليست دولة غريبة وخارجة عنه.

وقد أصبح الاعتقاد السائد أن ظاهرة المجتمع المدني، بالمعنى الحديث، ليست حكراً على الغرب الرأسمالي الصناعي؛ لكن ينبغي الانتباه إلى أن العناصر الأساسية لمفهوم المجتمع المدني كما تطور في الغرب لا يمكن إعادة إنتاجها بصورة حرفية في البلدان العربية، نظراً للاختلافات الثقافية والحضارية من ناحية، ونظراً لفجوة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من ناحية ثانية. وعلى العموم، توجد بعض العناصر المهمة التي لا يُتصوّر قيام مجتمع مدني بدونها، في الغرب أو في غيره، أهمها: تبلور القوى والتكوينات الاجتماعية، والحدّ من قدرة الدولة على ممارسة التسلط إزاء المواطنين[1].

هنالك تأكيد على الفكرة القائلة بالترابط الوثيق ما بين المجتمع المدني والدولة؛ لأن المجتمع المدني أو النشاط الاجتماعي، لا يمكن أن يُفهم كحقيقة تجريبية؛ أي في الواقع، بالانفصال عن الدولة. وكلّ من الدولة والمجتمع المدني، ليسا أمرين مستقلين واحدهما عن الآخر، ولكنهما مترابطان كلياً، فلكل دولة ولكل نظام سياسي، المجتمع المدني الذي يتماشى معه. بل إن المجتمع المدني هو جزء من السياسة، بمعناها الواسع والعميق؛ أي أن من غير الممكن فهم مصير المجتمع المدني في الوطن العربي وتأثير العوامل الداخلية والخارجية فيه، من دون فهم تطور الدولة الحديثة وعلاقتها بالمجتمع. لكن هناك فروق ما بين «السياسة» و«المجتمع المدني». فغاية السياسة هي التسامي والتجاوز من أجل التوحيد الأشمل؛ في حين أن غاية المجتمع المدني حفظ التمايزات وكفالة الخصوصيات والتضامنات الجزئية الحية والضرورية.

وبهذا المعنى، يُطلق اسم المجتمع المدني على التنظيمات والبُنى، وبالتالي على التضامنات النابعة عنها والتي تختص بإنتاج حياة البشر الاقتصادية والأخلاقية والأسرية، والتي لا تخضع لتنظيم رسمي شامل وعام من قبل السلطة المركزية.

---

(1) إبراهيم، حسنين توفيق. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، موضوع: «بناء المجتمع المدني»، ص684 ـ 701، ص707.

وبذا، فالمجتمع المدني قد يكون مصدراً لقيم المحافظة والرجعية، مثلما يمكن أن يكون مصدراً لقيم الحرية والتقدم. وعلى كلّ، فما يميز التنظيمات «المدنية» عن «السياسية»، عنصران: الأول: التنظيمات السياسية مركزية أي تختص بتكوين السلطة المركزية وحمايتها، في حين أن التنظيمات المدنية تقوم على الخصوصية والاستقلالية الذاتية وتنمية التضامنات الجزئية أي لا تتدخل السلطة المركزية في تنظيمها المباشر. والثاني: أن التنظيمات السياسية رسمية، تُبنى فيها العلاقات على أساس قانون ثابت وعام ومجرد موضوعي، في حين أن التنظيمات المدنية لا تخضع لقواعد مرسومة، بل رهينة بصورة أكبر لتبدل ميزان القوى أو العادة أو الأخلاق أو المصلحة.

وعلى كلّ، فإن «التنظيم المدني» ينطوي، ككل تنظيم بشري، على عناصر سلطة داخلية، تتضمن استخدام القمع والإقناع من أجل ضبط نشاط الأفراد وسلوكهم؛ لكن ما يميز نشاط السلطة في هذه التنظيمات عن غيرها من السلط بأنها أكثر مرونة وتعددية وقابلة للتأقلم بشكل أفضل مع الظروف والأوضاع المتبدلة في الزمان والمكان، كما أن التعدد من خصائص المجتمع المدني؛ وعلى الرغم من أن هذا التعدد يعني التناثر والتنافر والصدام والتناقض، إلا أنه قائم على تضامنات جزئية، وهو أصل الثروة والإثراء؛ لأن التشكيل الصلد الذي لا تباين ولا اختلاف فيه، تشكيل ميت، وذلك التعدد يعمل على تكوين حركية الإبداع والخلق والتغيّر في المجتمعات. ومع ذلك، يوجد نوع من الترابط بين السياسة والمجتمع المدني؛ ذلك أن هدف السياسة مساعدة المجتمع المدني على تجاوز تشتته وتناقضاته، لا إنكار قيمه وتنظيماته أو فرض نماذج وأنماط جاهزة عليه[1].

ومع أن المجتمع المدني والدولة مفهومان متمايزان، إلا أنهما واقعان متلازمان؛ فالدولة لا تقوم دون مجتمع مدني تستمد منه قيمها وقواها وسياساتها، كما أن المجتمع المدني لا وجود له كمجتمع متميز من دون حماية الدولة[2]. بل إن معالجة مشاكل المجتمع المدني لا تتحقق من ذاتها، بل هي بحاجة للدولة.

(1) غليون، برهان. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، موضوع: «بناء المجتمع المدني العربي»، ص735 ـ 739.

(2) المرجع السابق، ص743، ص745، ص748.

وفي المقابل، فإن تدعيم المجتمع المدني لا يكون بالقضاء على الدولة أو إضعافها أو معارضتها، وإنما بالعمل على تغييرها من الداخل[1].

وهناك من يقصد بالدولة هنا: الدولة الحديثة التي نتجت عن تفاعل ثورات وتحولات حاسمة، اجتماعية واقتصادية وسياسية وفكرية وعقائدية وإيديولوجية، ولها سمات مميزة، إذ هي دولة مركزية تملك جهازاً بيروقراطياً ضخماً ومحكماً ومؤسسات قوية ومنسجمة تسمى الجيش؛ وأنه لا بدّ للدولة العربية أن تعي أن قوتها الفعلية والحقيقية، إنما تكمن في قوة المجتمع المدني وسلامته وتماسكه[2]. بل هنالك من يعتقد بأن المجتمع المدني هو أحد منتجات الدولة[3].

ينظر بعض المفكرين لمصطلح «المجتمع المدني» على أنه من المصطلحات الرائجة والشائعة في الخطاب العربي اليوم، فهو أحد ثلاثة مفاهيم أو محاور تشدّ إليها انتباه الخطاب العربي المعاصر في الوقت الحاضر، لكنهم ينبّهون إلى أن الإبهام والغموض ما زال يلفه عند الحديث عنه[4]. فمفهوم «المجتمع المدني» مفهوم «نسبي»، نظري وإجرائي، وحمّال لأوجه متعددة، كما أنه مفهوم «مأزق» لأن مرجعيته غربية ومنقولة للواقع العربي، ولأنه مضطرب المعاني وصعب التكييف وليس محل اتفاق. وعلى الرغم من ذلك، فهو مفهوم «حضاري» مرتبط بالمشروع الحضاري والنهضوي التحديثي[5]، وأحد روافد هذا المشروع الحضاري[6].

---

(1) ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي. ص751 ـ 752.

(2) العلوي، سعيد بنسعيد. من المناقشات. مرجع سابق. ص823 ـ 825.

(3) الأخرص، صفوح. من التعقيبات. مرجع سابق. ص417. عيسى، حسان، من المناقشات. ص676.

(4) العلوي، سعيد بنسعيد. مرجع سابق. ص9 ـ 12.
لبيب، الطاهر. «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي»، ص357.
بلقزيز، عبد الإله. من التعقيبات. ص262.
الأخرس، صفوت. من المناقشات. ص493.
العلوي، سعيد بنسعيد. «المثقف العربي واستراتيجيات التنمية»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص80. والمفهومين الآخرين هما: الوحدة العربية، والتحديث.

(5) إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، موضوع: «المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة»، مراجعة منهجية، ص291. وبالنسبة لغربية المفهوم انظر ص283.

(6) إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. من المناقشات. مرجع سابق. ص727.

ويبدو أن الفكرة القائلة بارتباط مفهوم «المجتمع المدني» بالغرب هي فكرة رائجة لدى المفكرين العرب[1] على اعتبار أن مفهوم «المجتمع المدني» قد ساهمت في صياغته مدارس فكرية متعددة في إطار الحضارة الغربية. وعلى الرغم من تعدد المساهمات في صياغة هذا المفهوم، إلا أن هناك عناصر مشتركة يوافق عليها كل الذين تحدثوا عن المجتمع المدني في إطار الحضارة الغربية. ومن أهم هذه العناصر أن وجود المجتمع المدني يقوم على الرضا والاختيار من جانب الأفراد الداخلين فيه، وأنه يتضمن وجود طبقات ومنظمات ومؤسسات تتمايز عن الدولة، وأن الانتماء إلى المجتمع المدني يقوم على المساواة، وأن هذا المجتمع المدني يتمتع بقدر من الاستقلالية في مواجهة الدولة[2].

وتُعتبر الجمعيات العلمية والأندية الفكرية إحدى المظاهر الهامة الدالة على تطور المجتمع المدني[3]، فللجمعيات الخيرية دور في بعث النهضة الشاملة للمجتمع كي يصل إلى ذروة التقدم المادي والروحي[4]. كما يُنظر للجامعات على أنها من أهم المؤسسات القومية للمجتمع المدني؛ لأنها تتشكل من مراكز بحوث علمية وتجمعات ثقافية ومعرفية تعمل على تطور المجتمع عموماً، والمجتمع المدني خصوصاً[5]. فمؤسسات المجتمع المدني تستطيع عن طريق إعادة النظر

---

(1) نعمان، عصام. من المناقشات. مرجع سابق. ص110.
حماد، مجدي. من المناقشات. ص146، ص328.
حماد، مجدي. من التعقيبات، ص533.
كوثراني، وجيه. «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي»، ص119.
الزغل، عبد القادر. «المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية في المغرب العربي»، ص438.
عبد الفضيل، محمود. من التعقيبات. ص805.

(2) السيد، مصطفى كامل. من المناقشات. مرجع سابق. ص82.
السيد، مصطفى كامل. «مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي». إذ يتحدث عن العناصر السابقة بتوسع في ص643 ـ 646.

(3) السيد، مصطفى كامل. من المناقشات. مرجع سابق. ص549.
مسرة، أنطوان. من المناقشات. ص843.

(4) يوسف، يوسف إبراهيم. **إنفاق العفو في الإسلام**. مرجع سابق، ص149.

(5) الويس، مبدر. «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص680.

بنسق القيم السائد أن تُسهم في انتصار الأمة في حرب الإبداع والتنمية والتفوق العلمي والتقني[1].

المجتمع المدني يتركب من ثلاثة مكونات: «أولها: فكري، وثانيها: تنظيمي، وثالثها: دينامي، وهي تمثل بدورها تركيبة معينة ذات خواص مميزة تختلف من دولة قومية إلى أخرى، ولكنها متشابهة من حيث الجوهر؛ أي من حيث وظيفتها في إطار النظام السياسي: إنها تعبير معين بوسائل محددة عن دور الإرادة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي (بما في ذلك انتخاب السلطة الحاكمة)، والرقابة على التنفيذ، والمحاسبة على الأداء والنتائج»[2]. والمجتمع المدني ليس هياكل فقط، بل قيم قبل كل شيء. لذا، من المهم التركيز على القيم المدنية بدل الاكتفاء بالتركيز على الهياكل. وفي نفس الوقت، فالمجتمع المدني لا يساوي المعارضة؛ لأن المعارضة السياسية تهدف للاستيلاء على السلطة، في حين أن المجتمع المدني لا يهدف لذلك، بل يهدف للمشاركة في الفعل السياسي والثقافي والاقتصادي المستقل مع أو ضدّ السلطة القائمة. والمجتمع المدني أيضاً، لا يساوي الحركة الاجتماعية؛ لأنه أوسع منها؛ ذلك أن هدف الحركة الاجتماعية هدف مطلبي بحت، في حين أن أهداف المجتمع المدني ليست مطلبية فقط، بل وتسييرية كذلك[3]. ويذهب البعض لرؤية أن «المؤسسات» تشكل لُحمة المجتمع المدني، كالجمعيات والأحزاب والنقابات. وهذه العناصر كلها تتجه لمحاصرة دولة القهر السياسي والاجتماعي السائدة[4]. فالمجتمع المدني «هو مجتمع الدولة العصرية، والدولة العصرية هي دولة المؤسسات والقوانين واحترام حقوق الإنسان»[5]. ومجال الحريات العامة وحقوق الإنسان هما الأرضية المشتركة التي يمكن أن تلتقي عليها مؤسسات المجتمع المدني كافة[6].

تبرز أهمية المجتمع المدني كذلك في أن إنجاز المشروع الحضاري العربي

---

(1) نعمان، عصام. من المناقشات. مرجع سابق. ص765 ـ 766.

(2) حماد، مجدي. من التعقيبات. مرجع سابق. ص533.

(3) جابي، عبد الناصر. من المناقشات. مرجع سابق. ص333 ـ 334.

(4) عبد اللطيف، كمال. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من التعقيبات، ص216.

(5) عبد اللطيف، كمال. **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص86.

(6) حبيب، محمد السيد. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص270.

الجديد إنما يتم «عبر مؤسسات المجتمع المدني، بدءاً بالأندية والجمعيات، ووصولاً إلى الأحزاب والجبهات ومواجهة طغيان الدولة البوليسية التي بلغ استبدادها ذروته»[1]. لذلك، من الضروري دعم منظمات المجتمع المدني، كسبيل سليم ومتاح في المرحلة الحالية للنهوض بالمجتمعات العربية[2]. فتحقيق قضايا التنمية المتكاملة تتطلب قيام مؤسسات مدنية قومية[3]. كما أن المجتمع المدني هو الأساس لبناء المشروع الحضاري النهضوي العربي الجديد[4]. لذلك، من الضرورة تحويل المجتمع العربي إلى مجتمع مدني، لكن ذلك لن يكون إلا بتقليص ظاهرة البداوة، إذ البداوة مظهر من مظاهر التخلف، بل وتعمل على تكريسه[5]. ولا بدّ لهذا المشروع الحضاري أن يضع في حسبانه لزوم العمل على تحرير مؤسسات المجتمع المدني من سلطة أصحاب القرار السياسي، ووضعها تحت إشراف المجتمع المدني، وإلا سيكون مشروعاً ناقصاً. وأهم مؤسسات المجتمع المدني العربي: العلماء وخطباء الجمعة والمسجد والأوقاف[6].

فالمؤسسات المدنية ضرورية لتحقيق وإنجاز مشروع التقدم[7]، ومشروع المجتمع المدني هو مشروع حداثي واستراتيجي لا يرتبط بأية صيغة تكتيكية، وأغلب الخطابات المعاصرة تلتقي حول ضرورة تأسيس هذا المجتمع. لكن ينبغي التنبيه إلى أمر هام هو أن المجتمع المدني لا يولد بين عشية وضحاها، بل بحاجة لوقت طويل لكي ينشأ ويتكون. والمدخل الطبيعي له يتمثل في قدرة المواطن على التعبير عن آرائه دون خوف أو وجل، والمشاركة الفعلية في تسيير شؤونه العامة والخاصة على قاعدة التمتع بكامل حقوقه المدنية؛ وهذا المدخل يتطلب نفساً طويلاً وتراكماً في الفكر والممارسة في عدة مجالات، من بينها ـ بالأساس ـ

---

(1) الفلكي، ضياء. من المناقشات. مرجع سابق. ص426.

(2) المرجع السابق، ص605.

(3) شرف، ليلى. من المناقشات. مرجع سابق. ص677.

(4) ظاهر، مسعود. «ملاحظات نقدية حول شعار: نحو نظام ثقافي عربي جديد»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص29 ـ 30.

(5) الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص121 ـ 125.

(6) جمعية البديل الحضاري. **البديل الحضاري**. منشورات البديل الحضاري (1). ص63.

(7) أبو العزم، عبد الغني. **الثقافة والمجتمع المدني**. مرجع سابق، ص80 ـ 81.

الممارسة الثقافية التي تُعتبر المدخل لكل ممارسة سياسية[1]. فتأسيس المجتمع المدني مرتبط، إذن، بالثقافة[2]، لذا، فهذا المجتمع بحاجة لإيديولوجية ثقافية[3].

لكن هذه الإيديولوجية لا يمكنها أن تُسهم في بناء المجتمع المدني إلا باعتمادها على عدة أمور، أهمها: وقائع التاريخ، ووقائع الحياة اليومية، والتعامل مع الحقائق التي تفرزها من أجل تكوين معاصر للمواطن؛ لأن ما يحكم الإيديولوجية الثقافية المعاصرة أيضاً هو التطور والعلم مع عدم الإلغاء لخصوصية الإنسان المتميزة في إطار المشروع الوطني من أجل تنمية اجتماعية وسلوكية على قواعد تعتمد المبادئ الأخلاقية واحترام حقوق الإنسان، والاهتمام بقضايا البيئة كعامل من عوامل تنمية الذات، وتنمية المجتمع، وإعادة الروح لقضايا التعليم في كل مستوياته، والاهتمام بالتثقيف الذاتي، ومحاربة الجهل والأمية؛ لأن التعليم في المشروع الوطني هو الواجهة الأساسية للإيديولوجيا الثقافية المعاصرة القائمة على أسس البحث العلمي، والمدخل الطبيعي لتحقيق التحول المنتظر لكل مجتمع. إن ولوج العرب إلى مراتب الحضارة إنما يكون في إطار المجتمع المدني، إذ أنه كفيل بخلق حياة ملائمة للعمل والتقنية الحديثة وحرية التفكير وتنمية الوعي بالثقافة والديمقراطية[4].

كذلك تتضح أهمية المجتمع المدني في أن الحركية التي يمتاز بها هي التي تسمح بإشاعة الثقافة بمفهومها الشمولي[5]، كما أن من الأهداف المشتركة للقوى المكونة للمجتمع المدني هي النضال ضد الطغيان والاستبداد، إضافة إلى أن النسبية ملازمة للمجتمع المدني؛ وهذه النسبية هي الركن الأساسي الذي يضع إمكانية التقدم في مسارها الطبيعي[6]. كما أن حقوق الإنسان والاهتمام بها مدخل طبيعي للمجتمع المدني[7]، كما أن ترسيخ الحريات (حرية الفكر والانتقاد

(1) المرجع السابق، ص11 ـ 14.
(2) المرجع السابق، ص30.
(3) المرجع السابق، ص35 ـ 43.
(4) المرجع السابق، ص61 ـ 62.
(5) المرجع السابق، ص55.
(6) المرجع السابق، ص46 ـ 47.
(7) المرجع السابق، ص41.

والصحافة) وإشاعة المعرفة بين مختلف الشرائح الاجتماعية، مقدمة أساسية لنمو المجتمع المدني. فغياب المؤسسات الديمقراطية المدنية هو ما يعاني منه المجتمع العربي والإسلامي[1]. ومن الأمور التي أعاقت الأمة للمرور إلى المجتمع المدني هو تعطيل التعامل الديمقراطي[2]، كما أن المشاريع الاقتصادية لن تحل قضايا التخلف التي تعاني منها الأمة إلا بوضعها في إطار صيغة تعاقد اجتماعي لبناء المجتمع المدني[3].

تبرز أهمية المجتمع المدني أيضاً في أن البلاد المتخلفة تفتقده[4]، كما أن بناءه من شروط الإبداع، بل هو السر الأساسي للتغلب على جميع مشاكل الأمة[5]. والمجتمع المدني قادر على تحمل أعباء النهضة ومتطلباتها بكل شجاعة[6]، فإنه «لا معنى لتقدم أو نهضة في غيبة الدولة المدنية أو غياب المجتمع المدني. وذلك لأن التقدم نتيجة حرية الإبداع، والنهضة تتحقق بإطلاق سراح الطاقات الخلاقة، وإفساح السبيل أمام أقصى درجات الحوار التي تعني أقصى درجات الاجتهاد التي تنطوي على المغايرة بالضرورة، واحترام حق الاختلاف بالقطع، والتسليم بأهمية التجريب في كل الأحوال. ويرتبط ذلك بمبدأ أساسي من مبادئ الدولة المدنية: هو مبدأ التسامح الذي يصونها من مزالق «التعصب» بكل أشكاله، ويحميها من مخاطر الديكتاتورية بكل ألوانها، ويحجب عنها شرور الاستبداد المدني الذي لا يختلف في آلياته عن آليات التعصب بكل تجلياته»[7]. فالمجتمع المدني شرط أساسي لتفتح الإنسان ـ الشخص؛ وحرية الفكر هي ضمانة هذا المجتمع[8]. وهذا المجتمع هو «وحده القادر على حماية المفكر والمثقف

---

(1) المرجع السابق، ص88 ـ 89.

(2) المرجع السابق، ص97.

(3) المرجع السابق، ص91، ص94.

(4) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص129.

(5) المرجع السابق، ص136.

(6) يفوت، سالم. «التجديد العلمي ومأزق التبعية»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص43.

(7) عصفور، جابر. **هوامش على دفتر التنوير**. ص281.

(8) قاسم، جميل. «الإسلام والحداثة الفكرية»، **مجلة الوحدة**. عدد 85، ص60.

فعلياً؛ لأن المفكر يحتاج إلى ظهر يستند إليه»[1]، كما أنه تعبير عن إرادة جماعية في تجاوز التخلف والتبعية وتحقيق التقدم والنمو[2]، فلا بدّ لمواصلة التطور من العمل على استكمال مؤسسات المجتمع المدني[3]، إذ من الضرورة أن يتخذ المجتمع المدني دوره في حركة النهضة[4]. وهنالك من ينادي بوجوب تضافر هيئات وتشكيلات المجتمع المدني، على اعتبار أن هذا الأمر كفيل بدفع قاطرة التغيير المجتمعي الشامل في العالم العربي إلى الأمام، وتحقيق التحول الثوري الحقيقي في المجتمع العربي[5]. لكن هناك تحذيراً شديداً من تهميش المجتمع المدني، إذ أدى هذا التهميش إلى أزمة المجتمع العربي[6] وتفاقم حدّة التبعية في العالم العربي[7].

من العوامل المساعدة على تطور المجتمع المدني أيضاً: تطور العلاقة الرابطة ما بين المجتمع المدني والدولة، ووجود «فضاء ديمقراطي حقيقي»[8]، وقدرة تنظيمات المجتمع المدني ونجاحها في تمكين الجماهير من الدفاع عن مكتسباتها

---

(1) قرني، عزت. ندوة: «مصداقية الخطاب العربي المعاصر»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. عدد 50، ص241.

(2) مزوز، محمد. «الوظيفة الرمزية للإيديولوجيا»، **مجلة الوحدة**. عدد 75، ص34.

(3) اللاذقاني، محيي الدين. «النظام الثقافي العربي... جذوره التاريخية وأفقه المستقبلي»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6178 (الاثنين 6/ 11/ 1995م) ص20، عمود 7.

(4) عبد الله، إسماعيل صبري. «نحو نهضة عربية ثانية: الضرورة والمتطلبات»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 161، ص9.

(5) عبد الله، ثناء فؤاد. «ممكنات التغيير في المجتمع العربي»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 176، ص38 ـ 39.

(6) البصارم، دارم. ندوة: «حرب الخليج ومستقبل العرب»، موضوع: «أزمة الخليج: قراءة أولية للعوامل الداخلية والخارجية»، ص83.

(7) المرجع السابق، ص73.

(8) عليّ، حيدر إبراهيم. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، موضوع: «المجتمع المدني في مصر والسودان»، ص503 ـ 504. وهو يؤكد كذلك على الترابط بين المجتمع المدني والدولة الحديثة في ردّه على التعقيبات والمناقشات، ص563.

الويس، مبدر. من المناقشات. ص275، ص390.

يوسف، يوسف إبراهيم. **إنفاق العفو في الإسلام**. ص130 ـ 131.

الفضيل، محمود. «حول أزمة الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي»، **جريدة القدس العربي**، عدد 1185 (الاثنين 8/ 3/ 1993م)، ص قبل الأخيرة، عمود 4.

معتمدة على قدراتها الذاتية، وارتباط المجتمع المدني بعملية التحديث[1]، ووجود الأحزاب والحركة النقابية (إذ هم من مؤسسات المجتمع المدني)[2]. لكن هنالك من يعتقد بأن المجتمع المدني هو الذي يسهم في بناء الديمقراطية؛ أي أن العلاقة جدلية بينهما[3].

الخلاصة: يرى المفكرون العرب أن مفهوم «المجتمع المدني» مفهوم غربي، نشأ في الغرب وتم نقله للعالم العربي؛ وأن المجتمع المدني يعاني من صعوبات وعراقيل على مستوى الفكر والتطبيق في العالم العربي، ولم يكتمل عربياً لحدّ الآن. كما يتفقون على ضرورة بناء المجتمع المدني لخدمة البناء الحضاري على وجه العموم، وإعادة بناء الحضارة العربية على وجه الخصوص. ويذكرون عدة وسائل تساعد على قيامه، أهمها على الإطلاق عنصر الحرية أو الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

سادساً: المجتمع المدني العربي بين الوضعية وعوامل البناء وعوائقه

هنالك اعتقاد لدى المفكرين العرب أن «المجتمع المدني العربي» مهم جداً، إذ أنه يجمع ضمن مؤسساته، طلائع المثقفين ومراكز البحوث والدراسات غير المرتبطة بأجهزة الدولة؛ بما لهم من دور فعّال في تحريك عملية التغيير في العالم العربي. وعملية بناء المجتمع المدني في الوطن العربي وثيقة الارتباط بالأهداف الكبرى التي تمثل أساساً للنهضة والتقدم في الوطن العربي، وهي: التنمية الاقتصادية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والأصالة الثقافية والحضارية، والاستقلال إزاء العالم الخارجي. ويوجد تصوران رئيسيان لعملية بناء المجتمع المدني في الوطن العربي؛ الأول: يتمثل في التصور الثوري الذي يقوم على أساس

---

(1) عليّ، حيدر إبراهيم. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، موضوع: «المجتمع المدني في مصر والسودان»، ص530 ـ 531.

(2) عليّ، حيدر إبراهيم. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، وذلك في رده على التعقيبات والمناقشات، ص562.
الزبير، عروس. من التعقيبات. ص317.
آدم، السفير عبد الله. من المناقشات. ص555.

(3) العلوي، سعيد بنسعيد. مرجع سابق. ص13.
الحمود، موضي. من المناقشات. ص381.

إحداث تحولات تغييرية ثورية جذرية في المجتمع تهدم أسسه القائمة وتبني مجتمعاً جديداً (أي المجتمع المدني)؛ لكنه أمر بعيد المنال في الوقت الحاضر، نظراً لرسوخ النظم القائمة. أما التصور الثاني: فيتبنى العمل على بناء المجتمع المدني عن طريق عملية إصلاحية تدريجية يغلب عليها الطابع السلمي، وهذا التصور هو الأقرب للواقع[1].

لذا، فعملية بناء المجتمع المدني العربي ليست عملية معملية تتم وفقاً لخطة مرسومة ولإجراءات منضبطة؛ بل هي عملية حركية معقدة، تتداخل فيها العديد من العناصر والمتغيرات على مختلف المستويات والأصعدة؛ كما أنها عملية تراكمية تتم على مدى زمني طويل نسبياً. وهنا يرد التحذير من إعادة تكرار التجربة الغربية في هذا المضمار أو النقل الحرفي لخبرة المجتمعات الغربية؛ لأن ذلك غير ممكن، بل وغير مرغوب فيه. ولتحقيق التمايز عن الخبرة الغربية في هذا المجال، لا بدّ أن تنصبّ المحاولات على تجذير بعض المبادئ العامة، كتحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع، والحدّ من تسلط الدولة وبطشها بالمواطنين، وتوفير الضمانات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاحترام حقوق وحريات المواطنين، بشرط أن يكون ذلك كله في إطار الخصوصيات الثقافية والحضارية والتاريخية للأمة العربية[2].

فبناء المجتمع المدني العربي مرتبط بقضية الديمقراطية، ولا يمكن التفكير فيه بمعزل عنها، كما أن نماء هذا المجتمع مرتبط بالقوى والتكوينات الاجتماعية اللّذين هما عنصران من عناصره؛ وانخفاض حجم هذين العنصرين القائمين على أسس تقليدية، بالإضافة لانخفاض قطاعات المواطنين التي لا تنتمي لتكوينات اجتماعية محددة في النظام الاجتماعي هما مؤشران على نمو هذا المجتمع؛ إضافة إلى أن المؤسسات التطوعية من العناصر الأساسية لبناء المجتمع المدني العربي[3].

وقد تمثل الاتحادات والجمعيات والتنظيمات المهنية والعمالية والثقافية

---

(1) إبراهيم، حسنين توفيق. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، موضوع: «بناء المجتمع المدني»، ص712 ـ 715.

(2) المرجع السابق، ص703 ـ 705.

(3) المرجع السابق، ص694 ـ 696.

والفكرية العربية، عنصراً مهماً في عملية البناء تلك. ولا بدّ من أخذ التغيرات والتحولات الجديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي بعين الاعتبار عند التفكير في عملية بناء المجتمع المدني في الوطن العربي، كما أن من اللازم تقليص التبعية العربية للخارج كأحد العوامل المساعدة على بناء ذلك المجتمع. ومن العوامل المساعدة كذلك على هذا البناء: إزالة مظاهر الاحتقان السياسي بين الحكم والمعارضة في الأقطار العربية بطرح تصورات عملية لحل بعض قضايا الصراع والمواجهة بين الجانبين؛ والعمل من أجل تثبيت وتدعيم عمليات الانتقال نحو التعددية السياسية من خلال خلق وتدعيم القوى الاجتماعية والفكرية التي تدافع عن الديمقراطية؛ وقيام قوى ومؤسسات المجتمع المدني العربي بإعادة بناء تنظيماتها ومؤسساتها على أسس جديدة، لمواجهة سلبياتها، لكن ذلك يتطلب وضع أسس جديدة للتعاون والتنسيق بين مختلف قوى ومؤسسات المجتمع المدني لتتمكن من ممارسة المزيد من الضغوط والتأثير في النظم الحاكمة؛ والبحث عن حلول لمشكلة التهميش الاجتماعي وإعادة النظر في السياسات العامة في الأقطار العربية لمواجهة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة في هذه البلدان؛ لأن هذه السياسات إنما تستهدف المجتمع المدني؛ والانسحاب التدريجي والمنظم في إطار بعض الضوابط للحكومات العربية من بعض مجالات الإنتاج والخدمات لتحل محلها قطاعات ومؤسسات المجتمع المدني؛ وإعادة النظر في الأطر القانونية والمؤسسية في الأقطار العربية، مع وضع حدّ للفساد السياسي والإداري. في حين أن هناك معوقات في طريق بناء المجتمع المدني العربي، منها: غياب الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني ذاتها؛ لذا لا بدّ من إعادة بناء هذه المؤسسات على أسس جديدة لتصبح أكثر فاعلية وحركية. ومن المعوقات أيضاً تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية؛ وهنا تأتي ضرورة توسيع المجال أمام القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية لبناء المجتمع المدني العربي[1].

يوجد نمط سلبي جديد بدأ في التكون لدى المجتمع المدني العربي، ومن خصائصه الكبرى: عدم الثبات، والتقلب السريع والمتواصل، وغياب المقومات الذاتية للاتساق الداخلي، وانعدام فرص وآليات تحقيق التوازنات الكبرى (المادية

(1) ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، ص707 ـ 711.

منها بين الإنتاج والاستهلاك والعرض والطلب، أو المعنوية التي تعبر عنها الآمال والمطالب والحاجات المتباينة والمتعارضة لمختلف تجمعات السكان)، والارتهان أي انعدام السيطرة على المصير والتحكم بالذات، وانعدام التوازن الداخلي، وفقدان الوعي السليم والمطابق بالذات والواقع الموضوعي والخارجي معاً. فيظهر أن المجتمع المدني العربي يشكّل اليوم قوة متفجرة لا تملك بعد القدرة على توجيه ذاتها أو التحكم بنفسها[1]، كما أنه غير متّسق، بل مشتّت بين نزوعين متعارضين: أحدهما يشده نحو الاندماج بالخارج، والآخر يدفعه نحو العودة المستمرة للماضي[2].

إن بناء المجتمع المدني في الوطن العربي غير ممكن على أساس بناء بعض الجمعيات الصغيرة هنا وهناك، إذ أن بناء هذا المجتمع يتطلب أولاً القيام ببناء الجماعة العربية نفسها من حيث هي علاقة تجمع بين أفراد عديدين، ومن حيث هي علاقة مع الخارج والعالم، وتعبّر عن آمال ومصالح واحدة. مما يعني تجديد استراتيجيات البحث والممارسة العربية، وتنظيم استخدام الدولة العربية القائمة كأداة في هيكلة الجماعة الكبرى وتنمية الوعي العربي[3].

هنالك تنبيه إلى الأزمات التي يعاني منها المجتمع المدني العربي، وأهمها: اضمحلال القوة الجماهيرية للقوى والحركات السياسية، مقارنة بحقبتي الخمسينيات والستينيات؛ والممارسات القمعية التي أضعفت مؤسسات المجتمع المدني العربي[4]؛ وتشتّت المجتمع المدني إلى عدة مجتمعات؛ الأول: هو ذلك المجتمع المدني الظاهر للعيان، والذي تمتلئ الدنيا بمطبوعاته ونشراته واجتماعاته الرسمية وندواته، فهو المجتمع المدني النظامي الذي يطابق المفهوم الغربي، والذي تتحرك في إطاره الأحزاب والنقابات والمنتديات، وتسهر على إدارته النخبة المثقفة والتكنوقراطية، ووجهاء القوم من الساسة والمفكرين، إنه مجتمع زاخر بحركة الكلمة المكتوبة والمطبوعة، ويتمركز في العواصم والحواضر الكبرى؛ والثاني: هو

(1) المرجع السابق، ص742 ـ 743.

(2) المرجع السابق، ص749 ـ 750.

(3) المرجع السابق، ص753 ـ 755.

(4) عبد الفضيل، محمود. من التعقيبات. مرجع سابق. ص802 ـ 803.

المجتمع المدني الآخر التحتي الصامت الذي يلف الأرياف وأحياء القصدير في المدن الكبيرة، والذي له أيضاً مؤسساته وتنظيماته غير الرسمية، وعلى رأسها: الزوايا والتكايا والطرق الصوفية، وحلقات الذكر، والمناسبات الاجتماعية التقليدية التي تجمع أفراده في لقاءات شبه يومية عفوية دون دعوة أو إعلان مسبق، فهو في حالة لقاء طبيعي تلقائي ودائم، وسلاح هذا المجتمع المدني الموازي، هو الكلمة المنطوقة والمهموسة. ويمكن للبلديات أن تكون حلقة وصل ما بين الدولة والمجتمع المدني؛ لأنها تمثل حالة وسيطة بين سلطة الدولة (بالمعنى المركزي للدولة) وبين سلطة ونفوذ المجتمع المدني، في الاستجابة لحاجات الناس على المستوى الشعبي المباشر؛ وقد أدى فشل الدولة الليبرالية التقليدية والدولة البيروقراطية العسكرية في إقامة علاقة توازن صحية مع تنظيمات المجتمع المدني، إلى تفكك وتحلّل بنية كلتا الدولتين؛ وكذلك إلى حالة من التسريح والإتباع السياسي لتنظيمات المجتمع المدني[1].

الديمقراطية (أو تداول السلطة) مهمة لتطور المجتمع المدني ومؤسساته. والعلاقة ما بين الديمقراطية وبين مؤسسات المجتمع المدني هي علاقة جدلية، يتبادل فيها كلّ منهما التأثير والتأثر بالآخر[2]. بل هناك من يذهب إلى حدّ اعتبار العلاقة ما بين «المشروع الديمقراطي» أو الديمقراطية وبين المجتمع المدني علاقة عضوية تكاملية، بحيث لا يتحقق أي منهما في غياب الآخر، ويذكرون مجموعة من الأسس التي تسهم في قيام مجتمع مدني عربي، مثل: دستور مُستفتى عليه شعبياً، يقرّ التعددية الحزبية وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان؛ ونظام حكم دستوري يكون الفصل فيه بين السلطات محدداً وواضحاً؛ ووجود قواعد قانونية تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني طبقاً للقواعد الدستورية؛ ووجود نظام قضائي مستقل يحمي الشرعية الدستورية والحريات والممارسات الديمقراطية من الانتهاكات والتجاوزات؛ ووجود ضوابط دستورية أو وطنية في شكل مواثيق تحول دون إقدام الحاكم على حلّ السلطة التشريعية أو تجميد

(1) ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، ص805 ـ 806.

(2) القطامي، جاسم. من التعقيبات. مرجع سابق. ص600.

الدستور أو إعلان حالة الطوارئ أو استخدام القوة أو التهديد بها[1]. فوجود ديمقراطية تنبع من مؤسسات المجتمع المدني حتى تصل إلى مستوى الدولة، ستؤدي في النهاية إلى قوة هذا المجتمع. والضمان الحقيقي لبقاء مؤسسات المجتمع المدني فاعلة وقوية، هو في نشاط جميع القوى والتيارات السياسية[2].

وفي المقابل، فغياب النظم الديمقراطية الحقيقية في الوطن العربي هو من المعوقات التي تعترض طريق بناء المجتمع المدني العربي. وتطور المجتمع من العوامل المساعدة على التوسع في إقامة مؤسسات حديثة للمجتمع المدني، كمراكز البحوث العلمية، ومراكز التعليم الفني والتقني وغيرها من المؤسسات التي يتطلبها المجتمع الحديث. فالمجتمع المستقل الحر الذي هو خارج الهيمنة الأجنبية أو نفوذها يساعد في إقامة مؤسسات جديدة في المجتمع المدني، والعكس صحيح، نظراً لأن العوامل الداخلية لها تأثير جوهري وأساسي في إقامة مجتمع مدني متحضّر[3].

ومن المعوقات التي تعترض قيام المجتمع المدني العربي أيضاً: البيروقراطية الإدارية، والمركزية الإدارية والسياسية السائدة بشكل عام، وتدخل رجال الأمن في ظل قوانين الطوارئ المقيدة للحريات والمعطلة للدستور والقوانين، وعزوف المواطنين عن المشاركة السياسية. وهذا لا يمنع وجود تحولات انفراجية في الأنظمة العربية نحو مزيد من الحرية، بسبب التغيرات الدولية التي أدت لقيام نظم ديمقراطية في أنحاء مختلفة من العالم، مما سيؤثر على تزايد واتساع رقعة المجتمع المدني العربي[4]. في حين ينبّه البعض إلى أمر مهم، يتمثل في ضرورة تغيير النظرة العربية للديمقراطية، من مجرد نظام سياسي إلى أسلوب للحياة ينبغي أن يُبسط نطاقه في كل مجالات ومؤسسات المجتمع؛ لأن ذلك التغيير في النظرة الحالية للديمقراطية هو من التحديات التي تواجه تأسيس المجتمع المدني العربي الحديث، وستُسهم في ذلك التأسيس. ومن التحديات أيضاً، تلك الفجوة العميقة

(1) الثور، علي لطف. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، ص610 ـ 611.

(2) العريان، عصام. من المناقشات. مرجع سابق. ص831.

(3) البويس، مبدر. من المناقشات. مرجع سابق. ص773 ـ 774.

(4) ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، ص275 ـ 276.

ما بين ثقافة النخبة والثقافة الشعبية، إذ توجد اتجاهات استعلائية من النخبة إزاء الثقافة الشعبية، تجعل النخبة عاجزة عن فهم الثقافة الشعبية والتواصل معها[1].

المجتمع المدني مرتبط بوضعية القوانين في الدولة، ومن الصعوبات التي تعترض بناء المجتمع المدني العربي: طبيعة المؤسسات القائمة والأفكار الجارية في التشكيلة الإيديولوجية السائدة، والثقافة السياسية المنتشرة، والملامح العامة للحياة السياسية[2]. فمن الضروري تركيز الاهتمام على الفكر الحقوقي العربي، إذ أنه «يلعب دوراً هاماً في تشكيل، أو إعاقة تشكيل المجتمع المدني في الوطن العربي»[3]. وإذا ذهب البعض إلى أن جذور المجتمع المدني موجودة وبكثافة في العمق التاريخي للوعي العربي، وهذا العمق يمثله الدين والثقافة التراثية ووعي التاريخ؛ لكن الانقطاع الحاصل في هذا الوعي سببه ممارسات وتوجهات الدولة التوتاليتارية المحلية التي تماثلت في إيديولوجيتها وأحزابها مع نموذج الدولة القومية الحصرية في الغرب، وتوجد إشارة إلى أمر مهم يتمثل في أن الوقف، بما هو عمل خيري اجتماعي، يمكن أن يقوم بدور حيوي في إحياء المجتمع المدني العربي الحديث[4]؛ إلا أن البعض يرى أن المجتمع المدني لم يوجد بعد في العالم العربي، وإن كانت هناك بعض المظاهر التي تدل عليه في بعض البلدان العربية، والتي قطعت شوطاً مهماً على طريق التعددية السياسية[5]. ومن العوامل التي تعيق

---

(1) يسين، السيد. «مستقبل المجتمع المدني: الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني». مرجع سابق. ص793.

(2) ساعف، عبد الله. «المجتمع المدني في الفكر الحقوقي». مرجع سابق. ص243 ـ 244.

(3) حماد، مجدي. من المناقشات. مرجع سابق. ص273.

(4) كوثراني. وجيه. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، موضوع: «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي»، ص129 ـ 130.

(5) السيد، مصطفى كامل. «مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي». مرجع سابق. ص649.
غليون، برهان. «بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية»، ص735.
بلقزيز، عبد الإله. من التعقيبات. ص264 ـ 265.
حماد، مجدي. من التعقيبات. ص533.
العلاقي، فريد. من المناقشات. ص428.
العلوي، سعيد بنسعيد. من المناقشات. ص825.

بناء المجتمع المدني العربي، «يمكن هنا الإشارة إلى مجموعتين من هذه العوامل؛ الأولى: الداخلية: وهي مؤسسات المجتمع اللامدني، مثل مؤسسة الرئاسة، المؤسسة العسكرية، المؤسسة البيروقراطية، المؤسسة الطائفية ـ القبلية. الثانية: الخارجية: وهنا تنبغي الإشارة إلى المؤثرات الخارجية كما تتجسد على أرض الواقع العربي في ظاهرتي التبعية والتجزئة. ويضاف إلى ذلك:

1 ـ الدور الأجنبي المباشر وغير المباشر [...].

2 ـ دور إسرائيل»[1].

فيؤكد بعض المفكرين على ضرر القبيلة على المجتمع المدني، إذ يُنظر لها على أنها نقيض للمجتمع المدني. وانتقال الأمة العربية من مجتمع القبيلة إلى المجتمع المدني إنما يكون بتشريح البُنى الأساسية للمجتمعات العربية[2]. فـ«القبلية» طور اجتماعي متخلف يعمل على إعاقة تطور المجتمع المدني، بسبب ما تحاول أن تكرسه من غياب المساواة بين أطراف هذا المجتمع، ولأنها ترفض الدولة المنظمة للعلاقات بين أطرافه والتي تضمن المساواة بين المواطنين[3]، إذ من الضروري تحقيق تلك المساواة؛ لأن المواطن عماد المجتمع المدني[4]. كما أن الخارج له دور مؤثر على المجتمع المدني العربي، إذ كان النموذجان الرأسمالي والليبرالي، ولا يزالان، المرآة بالنسبة للعرب، وأحد المؤثرات الكبرى في نمو المجتمع المدني العربي أو تشوهه[5]. في حين يعتقد البعض بضرورة الرأسمالية للعرب كي ينتقلوا للمجتمع المدني، وإلا فإن هذا الانتقال سيبقى معوقاً طالما أن المجتمعات العربية لم تصبح رأسمالية بالشكل المعاصر[6].

هنالك من يرى أن «إرساء المجتمع المدني، لا بدّ أن يعتمد على مؤسسات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية متعددة النشاطات، مستوعبة كل الأهداف،

---

(1) حماد، مجدي. من المناقشات. مرجع سابق. ص770.

(2) أبو ناضر، موريس. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص611.

(3) المخلافي، عبد الملك. من المناقشات. ص607.

(4) المرجع السابق، ص272.

(5) عبد الله، عبد الخالق. من التعقيبات. مرجع سابق. 762 ـ 764.

(6) البعلبكي، أحمد. من المناقشات. مرجع سابق. ص498.

بإطار يربط بعلاقة «وظيفية» بين الديمقراطية والتنمية»[1]. فلكي يكون المجتمع مدنيا، لا بدّ أن تكون درجة التوازن فيه بين الشعب والحكام لصالح الشعب؛ بحيث يتوفر للشعب فرصة ضبط الحكومة أو الحاكم، بما في ذلك القدرة على تغييره سلمياً. ولكي يكون المجتمع مدنياً، ينبغي أن تتم حصر صلاحيات وسلطات الدولة في مجالات عديدة من الحياة الاجتماعية واليومية للناس، كالحياة الأسرية والحريات الفردية وحرية التعبير السياسي والأدبي والثقافي. ولكي يكون المجتمع مدنيا، لا بدّ أن يكون هناك توازن نسبي في القوة الاقتصادية بين الطبقات، وذلك عبر توزيع الثروة بشيء من العدل النسبي، سواء عبر تأمين الحاجات الأساسية للناس أو عبر تحديد سلم معقول للأجور والمكافآت.

فمن المرفوض وجود حاكم مدى الحياة مهما بلغ من العبقرية والوطنية، أو حاكماً يدّعي الحكم بأمر الله؛ ذلك أن كليهما ينسفان أسس المجتمع المدني نسفاً كاملاً. ولا بدّ من النضال الاجتماعي السلمي أو الثوري العنيف تبعاً لمتطلبات الوضع القائم داخلياً وخارجياً، من أجل تحقيق تلك التوازنات المختلفة والضرورية مع الحكام العرب. ومن اللازم إشراك القوى الإسلامية في بناء المجتمع المدني العربي؛ مع التنبيه إلى أن برامج بعضها في الهيمنة السياسية قد ينسف أي أساس للمجتمع المدني[2]، وعلى أية حال، «لا يمكن تصور مجتمع مدني حقيقي، بعيداً عن التيارات الإسلامية»[3]. في حين أن هنالك من تأثر بالنموذج الغربي وأعتقد بضرورة العلمانية لبناء المجتمع المدني، على اعتبار أن المجتمع المدني لا يمكنه أن ينهض أو يتكون «دون فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية؛ أي فصل الدين عن الدولة في كل المجالات»[4].

يرى بعض المفكرين أن التصنيع ونشوء الصناعة الحديثة وتحقيق التنمية، ضرورة لنشوء المجتمع المدني في البلدان العربية؛ وأن التأخر في تحقيق هذه الأمور سيترتب عليه التأخر في تحقيق هذا المجتمع[5]. في حين يولي البعض

(1) الأخرس، صفوح. من التعقيبات. مرجع سابق. ص418.
(2) سرحان. باسم. «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص728 ـ 729.
(3) عليّ، حيدر إبراهيم. من المناقشات. مرجع سابق. ص723.
(4) السعداوي، نوال. من المناقشات. مرجع سابق. ص196.
(5) عبد الله، إبراهيم، سعد الدين من المناقشات. مرجع سابق. ص379.

أهمية قصوى لإعمال الفكر كسبيل وحيد سيسمح بتكثيف المجتمع المدني في الوطن العربي[1]. ويذكر آخرون مجموعة من العوامل التي تتيح إنتاج المجتمع المدني العربي؛ هي: «أولا: عوامل قانونية: تتعلق هذه العوامل بحقوق المواطن وإمكانيته في الدفاع عن حقوقه أمام مراجع مختصة. في هذا المجال القانوني أذكر ثلاثة أمور: ـ الحق في إنشاء جمعيات [...]. ـ حقوق المرأة في النصوص القانونية [...]. ـ استقلالية الجامعات العربية عن السلطة السياسية [...]. ثانيا: عوامل قيمية: يرتبط إنتاج المجتمع المدني بنظام القيم، خاصة قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية [...]. ثالثا: عوامل عملانية: أي إصدار وتعميم نماذج سلوكية معيارية للمجتمع المدني»[2].

هناك موجة نقد موجهة إلى مؤسسات المجتمع المدني العربي، تتمثل أساساً في اتسام عدد كبير منها بطابع المرحلية، إذ تتوارى بعد مرور فترة قصيرة على تأسيسها، مما يستلزم قيام هذه المؤسسات على أسس راسخة تضمن لها الاستمرار؛ وخضوع معظمها للحكومات بدرجة أو بأخرى؛ وعدم قدرة هذه المؤسسات على مواجهة نفقاتها دون دعم من الحكومة، ومن ثم لا تتمتع باستقلال مالي؛ واتسام كثير منها ببساطة بنيتها التنظيمية، وتركزها في العاصمة أو المدن الكبرى، دون الأقاليم والمناطق الريفية، مما يشكّل قيداً على قدرتها على ممارسة مهامها، إذ يكمن التحدي الفعلي أمام هذه المؤسسات في قدرتها على تجاوز المدن إلى القرى، والعاصمة إلى الأقاليم؛ واتسام كثير منها بعدم التجانس، إذ كثيراً ما تنشأ الصراعات داخل مجالس النقابات والمنتديات والجماعات واللجان المركزية للأحزاب، وكثيراً ما تكون هذه الصراعات لأسباب شخصية بحتة[3]. فالسمات العامة للمجتمع العربي من المعيقات الفعلية في وجه تطور المجتمع المدني العربي، من مثل التخلف والتبعية، الاستبداد والتجزئة، استمرار وتعايش أنماط الإنتاج القديمة السابقة على الرأسمالية مع نمط الإنتاج السائد[4].

---

(1) الكنز، عليّ. من المناقشات. مرجع سابق. ص832.

(2) مسرة، أنطوان. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص843.

(3) خربوش، محمد صفي الدين. من التعقيبات. مرجع سابق. ص720 ـ 721.

(4) أبو حلاوة، كريم. «إشكاليات نشوء وتطور مفهوم المجتمع المدني في المجتمع العربي المعاصر»، **مجلة الوحدة**. عدد 91، ص54.

الخلاصة: يتفق المفكرون العرب على ضرورة وجود مجتمع مدني عربي لأجل بناء الحضارة العربية مجدداً. لذا يدعون إلى إزالة العوائق التي تعترضه والتي أهمها التسلط والديكتاتورية، كما يذكرون عدة وسائل وطرق لتنميته وتقويته أهمها على الإطلاق: الديمقراطية والحرية والسماح بالتعددية والمشاركة الشعبية.

سابعاً: الحضارة وجدل الوحدة والتجزئة

يعتقد المفكرون العرب أن الوحدة العربية إحدى المقومات الأساسية والضرورية للمشروع الحضاري العربي، والتي ستعمل على تحقيق الاستقلال والاكتفاء الذاتي للأمة، وبالتالي تحررها من التبعية[1]، ومن الاحتكارات الأجنبية، بل وستُدخلها في مسلسل التنمية المتطور والمتكامل[2]، ولأن «التقدم على صعيد العلم والتقانة والصناعة والاقتصاد... إلخ، مشروط في الوطن العربي بقيام نوع من الوحدة بين الأقطار العربية، يجعل قدراتها الاقتصادية والبشرية تتكامل في برامج للتنمية، شاملة وبعيدة المدى، غير أن هذه الوحدة على صعيد البُنى المادية، لا يمكن أن تتحقق في الوطن العربي، بمعزل عن «وحدة» مماثلة على صعيد البُنى الفكرية والنفسية والوجدانية»[3]. والوحدة مهمة حتى للدولة القطرية نفسها؛ ذلك أن الوحدة ليست شرطاً للتنمية والتقدم وحسب، بل إنها أيضاً المتنفس الوحيد والسليم للدولة القطرية العربية المختنقة. وهذه الحاجة إلى التكتل والتكامل والتضامن ضمن مجموعات إقليمية كبرى هي من ضرورات التقدم في العصر الحالي، فإذا لم تقم مشاريع عربية تقنية تتعدى حدود القطرية في الوطن العربي، فإنه لا أمل في رؤية انبثاق أي تقدم حقيقي فيه ككل، أو في أي قطر من أقطاره[4]. بل إن المستقبل العربي رهين بما يستطيع العرب قطعه من خطوات عملية على طريق التكامل والتعاون والتضامن والاتحاد؛ والخطوة الأولى في تحقيق هذه الوحدة هي: «العمل على إعادة تأسيس فكرة «الوحدة» في الوعي العربي انطلاقاً من حاجات الحاضر ومتطلبات المستقبل، حاجات النهوض والتقدم

(1) الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص121 ـ 125.
(2) المرجع السابق، ص140.
(3) المرجع السابق، ص78.
(4) المرجع السابق، ص80 ـ 81.

ومتطلبات الصراع من أجل البقاء»[1].

إنه «بدون حدّ أدنى من الوحدة العربية الحقيقية النفعية: لا نهضة ولا تقدم في الوطن العربي»[2]، فاتحاد العرب هو السبيل الوحيد لقوتهم ومنعتهم[3]. وهناك تلازم في الوعي العربي بين الوحدة والتقدم، إذ الوحدة هي المحور الأساسي الذي ينتظم حوله الطموح العربي الحضاري[4]، إذ ««الوحدة والتقدم» هدفان لا يمكن الاستغناء عنهما في أي تفكير أو عمل عربي تحركه إرادة المستقبل، إرادة التغيير في اتجاه الأفضل والأحسن. ولكن بما أن المعطيات العربية والدولية التي أطّرت التفكير والعمل من أجل هذين الهدفين، خلال القرن الذي نودعه الآن، قد تغيرت شكلاً وموضوعاً، فإن استمرار التفكير فيهما بالطريقة نفسها التي سادت خلال هذا القرن، لم يعد ممكناً. وإذن، فمن الضروري ونحن نتجه إلى المستقبل، إلى القرن الحادي والعشرين، أن ننظر إلى «الوحدة والتقدم» من الزاوية التي تعكس المعطيات التي باتت تفرض نفسها على الحاضر والمستقبل، سواء منها ما كان كامناً في الماضي أو ما هو وليد الحاضر»[5]. ومداخل الوحدة العربية هي المدخل السياسي، والثقافي، والاقتصادي، وغير ذلك؛ لكن يبقى المدخل الاقتصادي أضمن طريق لتحقيق الوحدة العربية على أساس متين[6]. وقد أصبح المفكرون العرب والجماهير العربية مقتنعين الآن بأن حلّ المشاكل العربية سيبدأ من «الوحدة العربية» (القومية)[7].

---

(1) المرجع السابق، ص85.

(2) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص135.

(3) الجابري، محمد عابد. **حوار المشرق والمغرب**. لمجموعة من المفكرين العرب. ص39.

(4) الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص111.

(5) المرجع السابق، ص183.

(6) «الوحدة العربية والتكامل الاقتصادي»، **مجلة الوحدة**. هيئة التحرير، كلمة الوحدة، عدد 89، ص3 ـ 5.

(7) التيمومي، الهادي. «حرب الخليج ومستقبل العرب»، مداخلة، ص112.
التيمومي، الهادي. «في خضم العدوان العسكري الإمبريالي على العراق، حركة التحرر الوطني العربية: الحصيلة والآفاق»، ص141.
علوش، ناجي. **المشكلات والعوائق**. الرباط: منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، سلسلة الدراسات (1)، ط1/ 1991م، ص121 ـ 122. =

هنالك من يرى أهمية «الوحدة القومية»، على اعتبار أنها أحد المعايير التي تستطيع تحقيق نهضة الأمة في العصر الحاضر؛ لكن العرب ـ للأسف ـ لم يحققوها بعد[1]. والعصر الحالي هو عصر «الكيانات الكبيرة»، إذ وحدها القادرة والمؤهلة لمسايرة التطور الحضاري والتقدم واستيعاب حضارة العصر، أما «الكيانات الصغيرة» فلا قدرة لها ولا أمل على تحقيق ذلك؛ والولايات المتحدة الأمريكية والهند والصين شواهد على ذلك. لذلك، فلا تحضّر ولا تحديث ولا تنمية للعرب إلا في ظل الكيان العربي الكبير؛ والتجزئة العربية واستمرارها هي أقرب طريق للموت الحضاري العربي[2]. ومن المهم الاستفادة من الحضارات والأمم الأخرى في هذا المضمار، إذ أن «أبرز الأمم الشرقية، كالصين والهند واليابان، التي استطاعت إيقاف الاستلاب الثقافي والحضاري الغربي لشخصياتها الجماعية، قد فعلت ذلك بعد تحقيق وحدة كيانها الجماعي. لقد كان تحقيق الوحدة في كل تلك الحالات، ظاهرة ملازمة للاستقلال الثقافي والحضاري.

من هنا يتضح أن وحدة العرب ليست مطلباً سياسياً فحسب، وإنما هي مطلب حضاري وكياني، لإيقاف ليس الغزو فحسب، وإنما الانجراف الحضاري التام أمام شخصيات الآخرين. بشرط أن نعرف كيف نحقق هذه الوحدة بمستويات متحضرة، لا بالإكراه والتدمير»[3]. المستقبل، إذن، «في ميدان التنمية والتقدم: هو للكيانات وللمجموعات الكبيرة والقوية، وليس للأقطار المشتتة والضعيفة»[4]. وقد أثبتت دراسة العالم الثالث كله «أن الدول كبيرة الحجم، كثيرة السكان، وجدت فرصاً للتقدم أكثر من الدول الصغيرة. [...] فلا أمل في تنمية مطردة في أي قطر عربي على حدة. [...] إن مفهوم النهضة لا يمكن أن يكون مفهوماً قطرياً؛ لأن الأمة العربية إما أن تنهض كلها، وإما لا نهضة [...]. إذن، لا بدّ من إعطاء

= الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (2)**. مرجع سابق، ص215.

الفضيلي، محمد. «حول بعض الدعاوي الإثنية في المغرب العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 93، ص134.

(1) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص142.

(2) المرجع السابق، ص68 ـ 70، ص267 ـ 268.

(3) المرجع السابق، ص309.

(4) السندك، أحمد بلحاج. **حقوق الإنسان: رهانات وتحديات**. مرجع سابق، ص99.

مدخل النهضة العربية خطاباً مباشراً إلى الأمة العربية في جميع أقطارها، وفي كل المواقع التي يوجد فيها المواطن العربي؛ لأنها لا تُحلّ إلا في هذا الإطار القومي»[1].

وهناك دعوة للمسؤولين العرب «أن يتفهموا أن الوحدة العربية، ليست مشكلة عاطفية ولا إستراتيجية ولا سياسية، وإنما أصبحت أكثر من ذلك: مسألة بقاء»[2]. ومن اللازم تحقيق «الوحدة الاقتصادية العربية» التي هي كذلك مسألة بقاء للعرب على قيد الحياة[3]، والبدء بتحقيق اندماجهم ولو بواسطة تكتلات جهوية؛ لأن ضعفهم إنما هو بسبب تشتتهم[4].

فلا بدّ من الارتفاع فوق المصلحة الإقليمية الضيقة، والقيام بعملية تحدّ للتجزئة؛ لأن التجزئة وتكريسها لن يعني إلا مزيداً من العجز والتبعية والتخلف والهزائم والانحطاط[5]؛ والقبوع ضمن حدود التجزئة لن يحقق للأمة أية وحدة أو نهضة[6]، وقد كانت أحد العوامل التي أنتجت التبعية[7]. فـ«مشروع التجزئة العربية» هو خطوة أولى في مشروع ضرب عوامل استقلالية الأمة[8]. والتجزئة إنما «تعني العجز المقيم. فهي تخلق الكيانات المتخاصمة على حدودها وفيما بينها. فالكيان الواحد ضعيف في حدّ ذاته [...]. وبهذا تكون التجزئة هي الحالة الاستعمارية، وتُلقي بكل من يُصلّي في محرابها، ولا يُفلت منها، إلى أحضان التبعية للخارج، مهما حسنت النيات»[9]. وقد ثبت فشل التنمية القطرية، لذا لا محيص عن «خيار الوحدة».

---

(1) عبد الله، إسماعيل صبري. «نحو نهضة عربية ثانية: الضرورة والمتطلبات»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 161، ص11 ـ 12.

(2) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص38.

(3) المرجع السابق، ص325.

(4) المرجع السابق، ص362.

(5) شفيق، منير. **الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر**. مرجع سابق، ص82 ـ 84.

(6) المرجع السابق، ص189.

(7) المرجع السابق، ص100، ص123.

(8) شفيق، منير. **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري**. مرجع سابق، ص49.
شفيق، منير. **في نظريات التغيير**. مرجع سابق، ص140.

(9) شفيق، منير. **الإسلام في معركة الحضارة**. مرجع سابق، ص149.

لكن لا بدّ من الانتباه إلى أنها سيرورة طويلة، تدريجية ومتكاملة، لا تتم بين يوم وليلة[1]. ومن الضروري كذلك ربط الخيار الوحدوي العربي بالديمقراطية وبمبدأ الاعتماد على الذات، وفك الارتباط مع السوق الرأسمالية؛ وهذا كله بحاجة لسياسة قومية مستقلة دون قطع جميع العلاقات مع الخارج؛ لأجل تدارك التبعية المتزايدة وزيادة النهب الإمبريالي[2]. فالقومية مهمة، في نظر هذه الفئة من المفكرين، نظراً لأن أهدافها تتمثل في النهضة والتقدم والتحرر والديمقراطية وبناء الدولة القومية[3]، ولأن التبعية العربية إنما نتجت عن الانقسام والتفرق العربي، وللتركيز على الناحية القطرية دون القومية.

لذا، فحلّ المشاكل العربية لن يكون إلا بنهضة حضارية تنموية شاملة مدروسة، على أساس البعد القومي لهذه النهضة، انطلاقاً من وحدة التاريخ والجغرافيا والظروف الاجتماعية والاقتصادية والهوية القومية المشتركة؛ نهضة تقوم على الاستفادة القصوى من المصادر العربية المتوفرة. فالبعد القومي للنهضة الاجتماعية ـ الاقتصادية، والاستثمار العربي المشترك للموارد العربية، هما العاملان اللذان يمهدان الطريق لإبداع عربي كبير في مختلف المجالات الاقتصادية ـ الإنتاجية، والعلمية ـ التكنولوجية، دون تجاهل تجارب المجتمعات الأخرى. بذلك وحده يمكن للعرب مواجهة التحدي التكنولوجي الحالي كجزء من التحدي الحضاري الشامل[4]. فتحقيق الأهداف الإستراتيجية العربية الكبرى، والمتعلقة بالأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية، غير ممكن من المنظور القطري، بل وحتى الإقليمي؛ لأنها بحاجة لتعاون قومي وثيق يشمل الوطن العربي بكافة أقطاره[5].

---

(1) الجباعي، أحمد. «آثار الانكفاء السوفياتي على الوضع العربي: الأسباب والنتائج والتحديات»، **مجلة الوحدة**. عدد 90، ص25 ـ 33.

(2) الجباعي، أحمد. «الانفجار الديمغرافي العربي إلى أين؟» (نحو تسييس مشكلة السكان)، **مجلة الوحدة**. عدد 93، ص15.

(3) الجباعي، أحمد. «نحو خطاب قومي ديمقراطي جديد»، **مجلة الوحدة**. عدد 100، ص22.

(4) الجراد، خلف محمد. «المقدرة العلمية التكنولوجية للعرب بين الواقع المجزأ والطموحات القومية»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص53 ـ 54.

(5) الجراد، خلف محمد. «الوضع الديمغرافي ومشكلة التشغيل في الوطن العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 93، ص46.

تتمثل حقيقة المشروع القومي الحقيقي في كونه «دعوة إلى التغيير الاجتماعي، وإلى التحديث، وإلى التحرر، وإلى التقدم، وإلى التأكيد على الدور الحضاري للأمة العربية»[1]، وهذا المشروع «يظل هو الاختيار الاستراتيجي الأساسي، الذي لا غنى عنه لمواجهة الهجمة الإمبريالية الصهيونية، ولمواجهة الأوضاع العربية المتردية، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، وبناء الحياة العربية على أساس الوحدة والتحرر والتقدم الاجتماعي»[2]. كما أن المشروع القومي هو مشروع للتحرر والتنمية؛ ومن هنا تنبع ضرورة «التعاون القومي العربي» لأجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية العربية الكبرى[3].

فالتأكيد جلي لدى المفكرين العرب على ضرورة تحقيق الوحدة (القومية) العربية لإنجاز النهضة العربية والخروج من دائرة التخلف والتبعية واللحاق بالركب العالمي[4]. فالتحديات التي تواجه الأمة العربية، تنموياً واقتصادياً واجتماعياً، هي

---

(1) «مهام المثقف العربي وتحديات المرحلة الراهنة»، **مجلة الوحدة**. كلمة الوحدة، عدد 66، الدائرة العلمية في المجلس القومي للثقافة العربية، ص6.

(2) المرجع السابق، ص8.

(3) «حول المسألة الديمغرافية في الوطن العربي»، **مجلة الوحدة**. كلمة الوحدة، هيئة التحرير، عدد 93، ص7 ـ 8.

(4) كلمة الأمين العام للمجلس القومي (لم يتم ذكر اسمه)، «الثقافة والمجتمع في المغرب العربي»، ص11.
النجار، عبد المجيد. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «النهضة الإسلامية: العوائق والعوامل»، ص437.
عبد اللطيف، كمال. «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص679.
عبد اللطيف، كمال. **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص92.
الودغيري، عبد العلي. **في الثقافة والهوية**. مرجع سابق، ص110.
الإمام، أحمد عليّ. **المستقبل للإسلام**. مرجع سابق، ص62.
المجلس القومي للثقافة العربية. **صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي**. ص7.
العلوي، سعيد بنسعيد. **العقل العربي والوحدة: نهاية الخطاب القومي الكلاسيكي**. ص152.
الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. ص442 ـ 443.
الجباعي، يوسف. **ثقافة الطفل العربي**، موضوع: «إشكالية الأصالة والهوية»، ص114 ـ 115، ص119.
عبد اللطيف، كمال. «في أوليات الخطاب الوحدوي الجديد»، **مجلة الوحدة**. عدد 65، ص8 ـ 9. =

تحديات كبيرة، وتستلزم القيام بتعاون عربي مشترك (ولو بوحدة اقتصادية على الأقل)[1]. وأضحت الوحدة العربية من المفاهيم أو المحاور التي تشد إليها

= ظاهر، مسعود. «المتغيرات الدولية، حرب الخليج ومستقبل الوطن العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 79، 80، ص46.

ظاهر، مسعود. «ثقافة التوحيد القومي في مواجهة السياسات العربية السائدة»، **مجلة الوحدة**. عدد 100، ص7، ص23.

سويد، ياسين. «موقع الوطن العربي في النظام الدولي الجديد»، ص79.

عبد اللطيف، كمال. «المشروع الوحدوي العربي أمام عوائقه الجديدة»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص71.

ضاهر، مسعود. «العرب والمتوسط: رؤية حضارية مستقبلية»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 92 ـ 93، ص45، ص49 ـ 50. ومن الملاحظ أن كنية المفكر موجودة في **مجلة الوحدة** بالظاء: (ظاهر)، أما في **مجلة الفكر العربي المعاصر** بالضاد: (ضاهر).

عبد الكريم، نبيل. «التابع والمتبوع: قراءة في العلاقات الاقتصادية بين دول الشمال ودول الجنوب»، **مجلة منبر الحوار**. عدد 25، ص82 ـ 90.

ركّاز، سهيل. «الحروب الصليبية: إطلالة تاريخية على مراحل الصراع الأربع»، **مجلة المنطلق**. عدد 84، 85، ص190.

الأسطي، عبد الله محمد. «تأثير الثقافة الغربية على الإنسان العربي»، **مجلة كلية الدعوة الإسلامية**. العدد الثامن، ص511.

«البيان الختامي للمؤتمر القومي العربي الثالث» (انعقد في بيروت من 14 ـ 16 أبريل 1992م)، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 159 (5/ 1992م) ص119.

شيا، محمد. «الوحدة أو الغائب الحاضر في الزمن العربي الراهن»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 69، ص70 ـ 71.

عرسان، علي عقلة. «ميثاق للمثقفي العرب»، **مجلة الآداب**. عدد 1، السنة 41، ص43.

(1) البصام، دارم. ندوة: «حرب الخليج ومستقبل العرب»، موضوع: «أزمة الخليج: قراءة أولية للعوامل الداخلية والخارجية»، ص80.

المنذري، سليمان. «سياسات التصحيح الاقتصادي الهيكلي في الدول العربية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 67، ص152 ـ 153.

عبد المجيد، أحمد عصمت. «التضامن العربي رسالة المرحلة الراهنة»، من الخطاب الذي افتتح به أعمال مجلس جامعة الدول العربية، **مجلة شؤون عربية**. عدد 68. القاهرة: مقر الأمانة العامة، الدورة 96 يوم 10/ 9/ 1991م، ص17.

زهرة، عطا محمد صالح. «العلاقات العربية ـ البينية واحتمالات المستقبل»، ص150، ص160 ـ 161.

عبد المجيد، أحمد عصمت. «من خطب الأمين العام لجامعة الدول العربية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 69. القاهرة: أمام مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بمقر الأمانة العامة، بتاريخ 3/ 12/ 1991م، ص300. =

الخطاب العربي المعاصر في الوقت الحاضر؛ لكن هذا الخطاب ما زال لحد الآن يحاول فك مغاليقها واستكناه أسرارها[1]. بل تبرز الدعوة كذلك إلى تعزيز التعاون العربي مع الدول الإسلامية الأخرى للخروج من المآزق التنموية التي يمرّ بها العرب[2].

والربط واضح ما بين الوحدة والحضارة، ذلك أن الوحدة قيمة حضارية كبرى، بل هي نتاج الحضارة؛ وكلما ارتقت الأمة باتجاه الحضارة، كلما ارتقت باتجاه الوحدة، والعكس بالعكس. فكلما انحدرت عن الحضارة، انحدرت باتجاه التمزق. مع التنبيه إلى أن هذه الوحدة المطلوبة لا تعني إلغاء الآخر أو إزالة الاختلاف أو وقف الاجتهاد، كما أنها لا تعني التناقض مع التعددية، بل التكامل معها[3]. وقد أصبحت الوحدة والتجزئة «من القواعد السياسية والاجتماعية التي وفقها، يتقرر مصير أمة من الأمم. ومن هنا، ندرك خلفية الإصرار على قرار التجزئة في مطلع هذا القرن، وأسبقيته على قرار زرع الكيان اليهودي، كما ندرك أيضاً، سبب إعاقة مختلف محاولات الوحدة بين الكيانات السياسية في المنطقة العربية والإسلامية في النصف الثاني من القرن العشرين»[4].

يوجد تحذير قوي من خطورة «الصراعات القطرية العربية» على حركة التقدم العربي[5]. لذا، تبرز المطالبة بإلغاء الكيانات القطرية، على اعتبار أن ذلك ضرورة لتلافي تقدم التأخر العربي، إذ التجزئة مرتبطة بالتأخر والهيمنة الإمبريالية؛ أما الوحدة فترتبط بالتقدم والتحرر والعداء للإمبريالية والصهيونية والعنصرية والفاشية

= رستم، خالد. «الواقع السكاني وتطور المجتمع العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص169.

(1) العلوي، سعيد بنسعيد. «المثقف العربي واستراتيجيات التنمية»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص80.

(2) عبد المجيد، أحمد عصمت. «من خطب الأمين العام لجامعة الدولة العربية». إسطنبول: أمام مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي في الدورة العشرين، 4/ 8/ 1991م، مرجع سابق. ص208.

(3) الميلاد، زكي. «مقدمات في صياغة المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 7، ص30 ـ 32.

(4) جابر، حسن. «الغزو الصليبي: حقائق سياسية واجتماعية»، **مجلة المنطلق**. عدد 84، 85، ص7.

(5) الجباعي، جاد الكريم. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع: «الوحدة العربية والتجزئة: نحو إعادة بناء المفهوم والإشكالية»، ص140.

وسائر أشكال الاضطهاد القومي. فعلاقة الوحدة بالتقدم هي علاقة السبب بالنتيجة، فكل واحد منهما سبب للآخر ونتيجة له في آن واحد[1]. و«سيرورة التوحيد القومي: هي ذاتها سيرورة التقدم العربي، سيرورة عقلنة وعلمنة ودقرطة[2] وتحديث المجتمع العربي»[3]. فمعالجة التأخر بحاجة للاندماج القومي[4]، ذلك أن العرب في ظل التجزئة هم «في طريق مسدود، فيما يتعلق بالأمن والتنمية»[5]، لكن ليس من الخطأ أن يتخذ العمل من أجل الوحدة شكل الخطوات والصعود المتدرج[6]. وقد أكدت حقائق التاريخ أنه «حين تقوم الوحدة يتحقق التقدم، وحين تسيطر التبعية يحدث التفتت، وحين تُكرّس التجزئة نتيجة عوامل التحلل الداخلي أو السيطرة الخارجية تتكرّس التبعية والتخلف. ولقد كانت الوحدة أساس التقدم دائما»[7]. والتماسك الداخلي للنظام العربي مع وضوح المشروع الحضاري والرؤية السليمة تجعله فاعلاً ومؤثراً في النظام العالمي؛ في حين أن تشرذم النظام العربي ومكوناته ووحداته السياسية وفقدان الرؤية والمشروع الحضاري تجعله ساحة مستباحة للتدخلات الخارجية[8]. فهنالك ربط ما بين التبعية والتخلف والتجزئة[9]، إذ تجعل الوحدة العرب قوة موحدة قادرة على الدفاع عن نفسها وهزيمة أعدائها، وتعمل على توحيد السوق العربية الواسعة، وتسمح بتطوير الصناعة والزراعة،

---

(1) **صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي**. ص142 ـ 143. ونفس الكلام ولنفس المفكر وبنفس العنوان، موجود **بمجلة الوحدة**. عدد 65، ص20.

(2) هكذا وردت الكلمة في الأصل، وأظنها قد استخلصت من كلمة: (ديمقراطية).

(3) المرجع السابق، ص149.

(4) مرقص، إلياس. مداخلة: الجباعي، جاد الكريم. ملف تكريم المجلس القومي للثقافة العربية بعنوان: «المثقف العربي وتجديد الفكر القومي: المسألة القومية في فكر إلياس مرقص»، **مجلة الوحدة**. عدد 98، ص211.

(5) حمادي، سعدون. «ملاحظات في موضوع، ما العمل»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص29.

(6) المرجع السابق، ص40 ـ 42.

(7) المديني، توفيق. «النظام الإقليمي العربي من الصعود الناصري إلى الانحدار». مرجع سابق. ص146 ـ 147.

(8) **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص150.

(9) علوش، ناجي. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع: «الأمة الواحدة وصراع الوحدة والتجزئة»، ص11.

وتوفير حاجات الملايين المتزايدة من العرب، وتُمكّن من حشد الخبرات البشرية العربية القادرة على المشاركة في بناء حضارة شامخة[1].

كما أن العرب ازدادوا في ظل «الدولة القطرية» جهلاً وتسلطاً واستبداداً وفرقة وتبعية وارتباطاً بالمراكز والدوائر الاستعمارية، إذ أنها استنسخت النموذج الحضاري الغربي بشكل هجين وفرضته على الأمة كنموذج حضاري وحيد وكمدخل لتحقيق حداثة مزعومة[2]. من هنا، كان العمل على تحقيق الوحدة العربية ضرورة حضارية يمليها الشرع ويفرضها الواقع[3]. والدولة القطرية ما هي إلا نقيض لدولة الوحدة ورديفة لحالة التجزئة التي تتفشى فيها الطائفية والمذهبية والعنصرية والعشائرية والتبعية بكافة أشكالها[4]؛ ولذا تبرز الدعوة للوحدة الدستورية العربية كأداة ووسيلة لتحقيق الأهداف السياسية العربية، ومحرك اجتماعي نحو التقدم[5].

التجزئة من أكثر العوائق خطراً على المشروع الحضاري العربي الجديد، لذا من الضروري الاندراج في «أفق قومي وحدوي»؛ لأن خلاص العرب في مشروعهم الحضاري الجديد إنما يتمثل في وحدتهم[6]. فلا يمكن للمشروع الحضاري العربي الجديد أن يتحقق على أساس «التجزئة القطرية»، نظراً لأنه مشروع كلي متكامل وشمولي، ولا يُبنى دون وحدة قومية عربية، إذ هي الأساس في ذلك المشروع[7]. وأصبحت «التجزئة والفرقة العربية» إحدى المآسي العربية، والتي نتجت عن الاستعمار، وأدت إلى العجز عن مقاومة أشكال الاستعمار

---

(1) المرجع السابق، ص13 ـ 14.

(2) جمعية البديل الحضاري. **البديل الحضاري**. منشورات البديل الحضاري (1)، ص16 ـ 17.

(3) المرجع السابق، ص56.

(4) الويس، مبدر. «الوحدة والاتحاد في المشروع القومي العربي المعاصر»، **مجلة الوحدة**. عدد 65، ص35 ـ 40.

الويس، مبدر. «التغيرات الجارية في النظام الدولي وأثرها على مستقبل الوحدة العربية»، **مجلة الوحدة**. عدد 89، ص61 ـ 62.

(5) الويس، مبدر. «التغيرات الجارية في النظام الدولي وأثرها على مستقبل الوحدة العربية»، **مجلة الوحدة**. عدد 89، ص57.

(6) ألكسان، جان. «دور الثقافة والمثقف في صياغة المشروع الحضاري العربي»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 77، ص259.

(7) خشيم، عليّ فهمي. «المستقبل ينبثق من الماضي»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص60 ـ 61.

الجديدة[1]، وأنهكت قوى الأمة، وأسهمت في تبعيتها، بل في تنمية تخلفها[2]. فهي لا تلاءم التيار التاريخي المعاصر، ولا تستطيع مجابهة التحديات الداخلية (كالتنمية والتحديث) أو الخارجية (كالصهيونية وإسرائيل وهيمنة الدول الكبرى)[3].

هناك من ينبّه إلى أن «القومية العربية» هي «حركة سياسية قومية Nationalism، ذات هدف سياسي، يتمثل في السعي لتحقيق استقلال الشعوب العربية باعتبارها أمة عربية، وبعث الحضارة العربية، وتحقيق الوحدة العربية من خلال دمج الأقطار العربية في دولة واحدة»[4]. وهي أساس رصين لكل تقدم حضاري[5]، وعامل حداثة وعتلة للحضارة[6]، كما أنها فكر حضاري، لكنها بحاجة لنقد من الداخل[7]. فلا بدّ من الوعي بالقضايا القومية والذات الثقافية، كباعث لنهضة جديدة[8]، ومن الضرورة الانكفاء على القومية، والاندماج في كيان قومي؛ لأجل تحقيق التقدم والنهضة للأمة، إذ هي مدعوة اليوم لأن تتوحد حول قوميتها العربية كحلّ وحيد لمشكلاتها، وهذا لا يعني القضاء على القوميات

---

(1) حنفي، حسن. «حوار المشرق والمغرب»، لمجموعة من المفكرين العرب، ص26 ـ 27.

(2) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. ص265.
صبحي، محيي الدين. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع: «تأملات في سفر تكوين الكيانات والمسألة الوحدوية»، ص132.
بربوتي، حقي إسماعيل. «الوحدة العربية والآفاق الفكرية المتعارضة للعقل العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 89، ص32.

(3) كيلاني، هيثم. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع: «تقييم التجارب الوحدوية السابقة»، ص120.

(4) البغدادي، أحمد مبارك. «الفكر العربي وحقوق الإنسان»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. عدد 52، ص163.

(5) زريق، برهان. «خواطر حول المشروع العربي النهضوي المنشود»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 161، ص132.

(6) طرابيشي، جورج. «جريمة الغرب المزدوجة»، **جريدة القدس العربي**، عدد 565 (الجمعة 1/ 3/ 1991م) ص6، عمود 3.

(7) الكيلاني، مصطفى. «وعي اللحظة الراهنة في منظور الـ(نحن)»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 90، 91، ص53.

(8) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. ص296 ـ 299.

الأخرى؛ لأن ذلك ما هو إلا قضاء على إمكانات الخلق والإبداع[1]. كما أن الحركة القومية هي إحدى «آليات المشروع النهضوي الحضاري العربي»، إضافة إلى الدولة القومية المركزية، والرأي العام الفاعل والملتزم. والأزمة الحالية التي تمرّ بها الأمة تتجلى في سقوط آليات هذا المشروع.

والمطلوب للخروج من هذه الأزمة، إيجاد آليات وروافع لهذا المشروع؛ وأولى الخطوات هي إعادة تأسيس الحركة القومية بمضمون ديمقراطي وإنمائي، وبمصالحة تاريخية مع الإسلام؛ والخطوة الثانية هي العمل على بناء دولة قومية مركزية، دولة ـ قدوة أو دولة ـ نموذج؛ والخطوة الثالثة هي العمل على إحداث ثورة ثقافية عربية عن طريق إعادة النظر في نسق القيم السائد في ظل المُثُل العليا للإسلام والمسيحية، وبإعارة الاهتمام لمكتسبات التجارب الإنسانية في العالم، وبمراعاة متطلبات المشروع النهضوي العربي[2]. من هنا تظهر الدعوة الى قيام تنظيم قومي عربي واحد، باعتبارها دعوة حركية لاستنهاض الواقع العربي وحشدٌ لجماهير الأمة العربية وراء دعوة بناء مشروعها الحضاري العربي في مواجهة المشروع الصهيوني والغربي؛ ولأنها دعوة لتحقيق الاستقلال الثقافي والحضاري والاقتصادي العربي[3]. كما أن هناك مطالبة بإيجاد مشروع قومي ديمقراطي تحرري استقلالي تقدمي شامل من أجل تحقيق تنوير وتغيير حقيقيين في العالم العربي[4].

الخلاصة: يتفق المفكرون العرب على ضرورة «الوحدة» للبناء الحضاري على وجه العموم، ولإعادة بناء الحضارة العربية مجدداً على وجه الخصوص. كما أنهم متفقون على خطورة وضرر «التجزئة والدولة القطرية» على البناء الحضاري العربي؛ لذلك يدعون للوحدة العربية وإلغاء الدولة القطرية. ويوجد كلام عن ضرورة «القومية» للحضارة، ولذلك تبرز المطالبة بتحقيق الوحدة القومية العربية لأجل تحقيق المشروع الحضاري العربي على أرض الواقع.

---

(1) عبد الدائم، عبد الله. «القومية العربية أمام الأحداث القومية في العالم»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 71، ص15 ـ 21.

(2) نعمان، عصام. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص839.

(3) الناصر، رجاء. «ورقة عمل قومي»، **مجلة الوحدة**. عدد 68، ص179.

(4) العالم، محمود أمين. الجابري، محمد عابد. **التراث والحداثة**. ص348.

ثامناً: الوحدة بين العوامل والمعوقات

من العوامل التي تؤدي للوحدة، في رأي المفكرين العرب، الديمقراطية[1]؛ وقد فشلت التجارب الوحدوية العربية نتيجة لإغفالها مطلب الديمقراطية، والذي يتيح تحقيق وحدة قادرة على الاستمرارية التاريخية، العقلانية والمبدعة[2]. كما تُعتبر التنمية الثقافية[3]، والانطلاق من أسس الثقافة العربية الأصيلة[4]، والوحدة الثقافية[5] عن طريق توحيد البرامج الدراسية في العالم العربي[6]، من العوامل المؤدية للوحدة. في حين يُنظر للفكرة التي ترى أن تحقيق الوحدة على أساس إيجاد إقليم يكون مرتكزاً أو قاعدة يدعو للوحدة ويعمل على جذب الأقطار الأخرى إليها؛ أنها فكرة غير عملية وغير إجرائية؛ لأن بقية الدول لن ترضى بأن تكون تابعة لدولة أخرى ولرئيس ليس منها. لذلك فالواجب يقتضي تأسيس الوحدة على نظرة موضوعية تنبني على المصلحة والتراضي والمنفعة والاستجابة لضرورات الواقع[7] (وإن كان هناك من رأى ضرورة توفر قانون (الإقليم ـ القاعدة) كخطوة

---

(1) الكنز، عليّ. ندوة: «حرب الخليج ومستقبل العرب»، موضوع: «آثار الحرب على المجتمعات العربية»، ص144.
المخلافي، عبد الملك. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص607.
الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. ص135، ص230 ـ 232.
العلوي، سعيد بنسعيد. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع: «العقل العربي والوحدة: نهاية الخطاب القومي الكلاسيكي، ص180 ـ 182.
الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. ص70.
الويس، مبدر. «الوحدة والاتحاد في المشروع القومي العربي المعاصر»، **مجلة الوحدة**. عدد 65، ص41 ـ 42.
أباه، السيد ولد. «المسلك الديمقراطي إلى الوحدة العربية»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6381 (السبت 18/ 5/ 1996م) ص8، عمود 1 ـ 2.

(2) عبد اللطيف، كمال. **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر**، ص101 ـ 103.

(3) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. ص73.

(4) عطية، أحمد محمد. **أزمة الفكر العربي**. ص71 ـ 72.
شيّا، محمد. «الثابت والمتحول في علاقة المثقف العربي بمسألة الوحدة»، **جريدة القدس العربي**، عدد 530 (سبت/ أحد 19 ـ 20/ 1991م) ص6، عمود 1.

(5) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص183.

(6) الباقلي، أحمد عبد السلام. مرجع سابق. ص88.

(7) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص233 ـ 236.

أولى وضرورية للتغلب على القطرية والتوجه نحو العمل الوحدوي العربي[1]، ويعني هذا القانون: وجود إقليم من بين الأقاليم المدعوة للوحدة، يقوم بقيادة العمل الوحدوي)[2].

وهناك إشارة إلى أمر مهم يتمثل في أن تحقيق الوحدة العربية إنما يتم عبر «الدول القطرية» وانطلاقا منها؛ لأن هذه الدول حقيقة واقعية لا يمكن تجاهلها[3]، والوحدة العربية لن تتحقق دفعة واحدة، بل لا بدّ لها من المرور بعدة مراحل وأشكال وصيغ كي تتحقق؛ فهي عملية تدريجية[4]. وأولى الخطوات التي ينبغي القيام بها على طريق الوحدة العربية: تصحيح الوعي بالوحدة، وذلك بتسمية الأمور بأسمائها الحقيقية، وبنقد المفاهيم السديمية المضللة التي تُوظّف في الهروب من مواجهة الواقع الملموس بالتحليل الملموس كمفهوم التجزئة، وبنفي الدولة القطرية العربية[5] لن يكون إلا بدمقرطة الدولة القطرية نفسها؛ لأن ذلك سيؤدي لتسلم الشعب لمقاليد السلطة، والتي تتوق للوحدة العربية، وبالتالي ستعمل على تحقيقها[6].

فلا بدّ من إعادة التأسيس النظري للوحدة والديمقراطية مهمان للوحدة ذاتها، إذ أن ««بناء الوحدة» يبدأ بدراسة منافعها الحقيقية لكافة أطرافها، وللقصد منها، ودراسة جميع المخاوف القطرية وهدمها نظرياً ونفسياً وعملياً، وبدراسة تجارب الماضي وتأمين عدم تكرارها، وبإشاعة الديمقراطية واحترام حقوق المواطن، حيث لا يمكن تكسير الأسوار القطرية إلا بعد تكسير أسوار السجن داخل القطر الواحد. فليست بوحدة، جمع شعب مستذل مرعوب بلا كرامة أو حقوق، إلى شعب آخر مستذل مرعوب بلا كرامة أو حقوق»[7]. كما أن إعادة التأسيس النظري للوحدة

---

(1) البيطار، نديم. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع: «دور الدولة القطرية في ترسيخ التاريخ القطري»، ص40.

(2) صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي. ص27.

(3) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص227 ـ 228.

(4) المرجع السابق، ص237 ـ 240.

(5) الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص95.

(6) المرجع السابق، ص97.

(7) إبراهيم، صلاح أحمد. **حوار المشرق والمغرب**. لمجموعة من المفكرين العرب، ص129 ـ 130.

إنما يتم بتلمس أسباب جديدة لها كالتنمية المستقلة المتكاملة، ووسائل جديدة كالديمقراطية وحركة الجماهير، ومن الخطأ جعل القهر ثمناً للوحدة[1].

ومن العوامل الأخرى التي تُسهم في التوحيد القومي العربي أو تحقيق «المشروع القومي العربي»، مثل: العقلانية، والعلمانية (وهنا يظهر التأثر بالغرب وأفكاره)، والحداثة[2]، والإيديولوجيا والفكر الحديثان اللذان يتجاوزان حالة التشتت الفكري والثقافي والإيديولوجي[3]. وهذه العوامل نفسها تعمل على إلغاء الكيانات القطرية العربية وإزالة الحدود المصطنعة فيما بينها[4]. وعلى الرغم من أن التجزئة العربية هي نتيجة للفعل الخارجي الذي يعكس المصالح الخارجية؛ إلا أن هذه «التجزئة» لم تكن لتتحقق لولا هشاشة البنية الداخلية العربية. فالوحدة العربية، إذن، مرهونة بالعامل الذاتي، بالأساس؛ بالإضافة للإرادة والتنظيم والمبادرة التاريخية لجماهير الشعب العربي نحوها. فهذه هي الشروط الموضوعية والذاتية للوحدة[5].

كما أن الوحدة القومية تشترط وعي العوامل «الجاذبة» و«النابذة» لتحقيقها. وتتجلى العوامل الجاذبة في الشعور بالحاجة للدفاع عن الوجود، والحاجة للتحرر من التبعية والسيطرة الإمبريالية والاحتلال الاستيطاني الصهيوني، والحاجة للتقدم، ومعاناة أكثرية الشعب العربي وإحساسه بانسداد آفاق التطور القطري؛ والمخرج الوحيد والممكن هو المخرج الوحدوي القومي. أما العوامل النابذة للوحدة فتتمثل أساساً في واقع التجزئة والمقاومة التي تبديها هذه التجزئة ضدّ الوحدة، ومصالح

---

(1) عبد الله، إسماعيل صبري. «نحو نهضة عربية ثانية: الضرورة والمتطلبات»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 161، ص7.

(2) الجباعي، جاد الكريم. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع: «الوحدة العربية والتجزئة: نحو إعادة بناء المفهوم والإشكالية»، ص135.
مجلة الوحدة. عدد 65. الموضوع نفسه، وبنفس العنوان، ولنفس المفكر، ص15.

(3) مداخلة: الجباعي، جاد الكريم. ملف تكريم المجلس القومي للثقافة العربية لإلياس مرقص، بعنوان: «المثقف العربي وتجديد الفكر القومي في فكر إلياس مرقص، ص211.

(4) الجباعي، جاد الكريم. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع: «الوحدة العربية والتجزئة: نحو إعادة بناء المفهوم والإشكالية»، ص139.

(5) المرجع السابق، ص141 ـ 142.
مجلة الوحد. عدد 65، بنفس العنوان، ولنفس المفكر، ص19.

الأشخاص والفئات والقوى المستبدة والحاكمة في البنية السياسية القائمة أو ما يُدعى بـ«شخصنة السلطة» أو الديكتاتورية، وواقع التخلف والتأخر التاريخي الذي يلف الشعب العربي، وقصور الوعي، والهيمنة الإمبريالية التي تحول دون الوحدة العربية. كذلك يحتاج المشروع الوحدوي العربي إلى التعدد والاختلاف، والذي لا يعني بالضرورة الإلغاء أو طمس الفروق[1].

من الأمور المعينة على بناء الوحدة، قيامها على مبدأ المصالح المتبادلة، وعلى ثقافة سياسية واحدة وموحّدة؛ فالدوافع الإيديولوجية والحضارية لم تعد تكفي، وهذا ما يفسر فشل الكثير من مشاريع الوحدة العربية[2]. كما ينبغي أن تكون الوحدة متدرجة[3]، بأن تبدأ على شكل اتحادات جهوية عربية كاتحاد المغرب العربي على سبيل المثال[4]. لكن هناك من يرفض فكرة التدرج الوحدوي، ويعتبرها فكرة خاطئة؛ لأنها تغذي الذهنية المعادية للوحدة العربية الشاملة، وتدفع للانكماش في الخصوصيات الوطنية الضيقة، وبالتالي تتجمد حظوظ النهضة القومية. لذلك، من اللازم التعجيل بالحركة التاريخية الوحدوية مهما كلّف ذلك من تضحيات[5]. كما أن المجتمع المدني ومؤسساته (كنقابات المحامين والعمال واتحاد الكتاب ومنظمات حقوق الإنسان) عامل مهم في اقتراب العرب من «دولة الوحدة»[6].

وكذلك «الفكر الحقوقي» له دور مهم أيضاً في معالجة «المسألة الوحدوية»

---

(1) الجباعي، جاد الكريم. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع: «الوحدة العربية والتجزئة: نحو إعادة بناء المفهوم والإشكالية»، ص146 ـ 149.
مجلة الوحدة. عدد 65، ص22 ـ 24.

(2) المرغدي، محمد. والعمراني، عبد الرحمٰن. ندوة: «الثقافة والمجتمع في المغرب العربي»، موضوع: «أية ثقافة سياسية لاتحاد المغرب العربي»، ص94 ـ 100.

(3) المرجع السابق، ص102.

(4) ضوي، عليّ. ندوة: «الثقافة والمجتمع في المغرب العربي»، موضوع: «المغرب العربي والوحدة العربية»، ص142 ـ 143.

(5) بربوتي، حقي إسماعيل. «الوحدة العربية والآفاق الفكرية المتعارضة للعقل العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 89، ص27 ـ 33.

(6) شرف، ليلى. «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات: ص677 ـ 678؛ والويس، مبدر، ص680 ـ 681.

بين الأقطار العربية؛ لأن ذلك الفكر يرى أن البعث الحضاري للأمة العربية لن يتم إلا بالوحدة العربية[1]. و«احترام حقوق الإنسان» شرط لازم وأساسي لأية «حركة وحدوية»[2]؛ فالوحدة هي اعتراف بالآخر، وخلق إمكانيات للتواصل الحر وأجواء للتبادل المثمر؛ فهي ليست فكرة جاهزة تُطبّق أو حقيقة تسبق التجربة[3]. ومن العوامل العديدة التي تسهم في العمل الوحدوي: «الدين واللغة والفكر والسياسة والإنماء الاقتصادي والتطور الاجتماعي»[4]. لكن يوجد تحذير من تعدّد اللغات في المجتمع على الوحدة، على اعتبار أن هذا التعدّد يُعقّد الوصول للوحدة[5]. ويؤمن البعض بأن المشروع الحضاري العربي هو أحد العوامل المهمة في الإسراع بالاندماج الوحدوي العربي[6]، كما أن التمسك بالدين الإسلامي والأخلاق الإسلامية هو الضمان لتماسك ووحدة المجتمعات العربية والإسلامية[7].

ومن الأمور التي تحتاجها الوحدة: «الانصهار والتضحية، ونكران الذات. كما تحتاج إلى عناصر معينة؛ أولها: توجّه الجماهير ورغبتهم. وثانيها: صفاء الفكر واعتداله وفاعليته. وثالثها: وضوح المنهج وسلامته. ورابعها: القصد نحو غاية والاندفاع نحو هدف [...]. الشعوب والجماهير: هم مكونات الوحدة ولبناتها [...]. الفكر هو نور الوحدة الذي يضيء طريقها [...]. المنهج هو رباط الوحدة وضابطها ومحدد معالمها وعاصمها من الضلال [...]. الهدف والغاية: هو وقود الوحدة ومحركها، والدافع لها»[8]. كما أن من عناصر الوحدة: العنصر المجتمعي، والتقارب الجغرافي، والمشروع السياسي الديمقراطي، والسياسات الداخلية والخارجية (الدولية) المتقاربة في المواقف[9]. وكذلك «التنمية

---

(1) المجذوب، محمد. من التعقيبات. مرجع سابق. ص261.

(2) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص262.

(3) حرب، عليّ. **أوهام النخبة**. ص91 ـ 92.

(4) غلاب، عبد الكريم. **من اللغة إلى الفكر**. ص87.

(5) المرجع السابق، ص18.

(6) الفضلي، محمد. «حول بعض الدعاوي الإثنية في المغرب العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 93، ص134.

(7) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. ص111 ـ 112.

(8) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (1)**. مرجع سابق، ص114 ـ 115.

(9) ولعلو، فتح الله. ندوة: «الثقافة والمجتمع في المغرب العربي»، موضوع: «العامل الاقتصادي والتحولات الاجتماعية في مشروع اتحاد المغرب العربي»، ص22 ـ 23.

المتمحورة حول الذات» مهمة جداً في الشأن الوحدوي، إذ تجعل التعامل مع قضية الوحدة العربية أكثر عقلانية ونجاعة.

وتتمثل شروط هذه التنمية في: التحكم في الموارد الوطنية، واعتبار الزراعة قاعدة التنمية، وتوزيع الدخل بأعلى درجة ممكنة من العدل، والمساواة التامة بين الرجل والمرأة، وهضم التكنولوجيا المستوردة للمرور لمرحلة إنتاجها وتكييفها مع الحاجات المحلية، وإقرار الديمقراطية، وتحقيق الاستقلال الثقافي[1]. وتطوير المؤسسات المجتمعية والسياسية سبيل آخر للخروج من مأزق التجزئة والصراعات القطرية المدمرة، كي تُسهم هذه المؤسسات في تنمية الإمكانيات الثقافية والتقنية للأمة، وتطوير المؤسسات السياسية لتقوم على التحاور والتشاور في قرارها السياسي بدلاً عن القهر والسطوة. لكن هذا التطوير يتطلب تضافر الجهود وتوظيف كل المهارات والخبرات المتوفرة، وإيجاد جوّ يسمح ببروز المساهمات المبدعة والمبادرات الخلاّقة[2].

من العوائق التي اعترضت، وما زالت تعترض طريق تحقيق الوحدة والتقدم العربي: الوضعية العربية الحالية[3]، والانتهازية، والقفز على الواقع[4]. بل إن المشروع النهضوي العربي نفسه، في مجال الوحدة، كان عائقاً أمام الوحدة العربية، إذ أنه أدى لنقيضه؛ أي لقيام الدولة القطرية التي ظهرت في كل قطر من الأقطار العربية حسب التقسيم الاستعماري. ومع ذلك، فقد كان لذلك المشروع إيجابيات وحدوية، أهمها أنه جعل الانتماء للأمة العربية اليوم من المحيط إلى الخليج مسألة نهائية[5]. ومن اللازم، في هذا المجال، تصحيح الوعي الوحدوي العربي، بحيث يتم ربط الوحدة بالمكان لا بالزمان، كما هو حاصل اليوم[6]. كما يوجد تحذير من

---

(1) التيمومي، الهادي. ندوة: «حرب الخليج ومستقبل العرب»، موضوع: «في خضم العدوان العسكري الإمبريالي على العراق، حركة التحرر الوطني العربية: الحصيلة والآفاق»، ص141 ـ 142.

(2) صافي، لؤي. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «الحركة الإسلامية في مرآة أحداث الخليج: دعوة إلى تطوير المنطلقات النظرية»، ص214 ـ 215.

(3) الجابري، محمد عابد. **المشروع النهضوي العربي**. مرجع سابق، ص60.

(4) المرجع السابق، ص114.

(5) المرجع السابق، ص48 ـ 51.

(6) المرجع السابق، ص120.
الجابري، محمد عابد. **حوار المشرق والمغرب**. لمجموعة من المفكرين العرب، ص53.

خطورة «المشروع الصهيوني» على الوحدة العربية، ذلك أنه يرمي إلى إقامة وطن قومي يهودي على أرض فلسطين، ويعمل على ترسيخ التجزئة العربية، وقطع الطريق البري بين مشرق البلاد العربية ومغربها، وعرقلة وضرب أية محاولة للتحرر والوحدة العربية[1]. كما أن هنالك تحذيراً من القوى الخارجية، التي يُنظر لها على أنها معادية لكل تحرك عربي ضد التجزئة الراهنة وباتجاه التحرر والوحدة[2].

ومن هنا، تبرز الدعوة إلى التخلص من الحداثة التجزيئية، ومن مختلف مدارس الفكر التغريبي لصالح الوحدة العربية؛ كما تظهر مطالبة الأمة بأن تقف وتثبّت أقدامها على قاعدة «المجتمع الأصلي» (الأهلي) وتحت راية الإسلام، وتتخلص من الوقوف على أرض «المجتمع المُحدث» (ذي النمط الغربي)؛ كشرط لتحقق وحدتها ونهضتها وتقدمها على كل الأصعدة والمستويات[3]. فالقوى الاستعمارية والإمبريالية والصهيونية ترفض الوحدة العربية، وتؤيد التمزق والتشتّت العربي[4]، وتعمل على إدامته[5]. وتشير دراسة المرحلة الاستعمارية في الوطن العربي بوضوح إلى دور الغرب في إبراز كل ما من شأنه تفتيت وحدة الأمة، بما أثاره من عوامل التجزئة المذهبية والعنصرية والقبلية[6]. وما يزال الغرب، وأمريكا بجانبه، يقفون حجر عثرة أمام الوحدة العربية[7].

---

(1) شفيق، منير. **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري**. مرجع سابق، ص28.

(2) المرجع السابق، ص36 ـ 37.

(3) المرجع السابق، ص63 ـ 64.

(4) علوش، ناجي. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع: «الأمة الواحدة وصراع الوحدة والتجزئة»، ص15.

(5) صبحي، محيي الدين. «تأملات في سفر تكوين الكيانات والمسألة الوحدوية». مرجع سابق. ص125. حسن، صلاح. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «مركزية القضية الفلسطينية في صراع الحضارات»، ص413، **مجلة الوحدة**. عدد 95، المقدمة: «أين الحد الأدنى من التضامن العربي»، هيئة التحرير، ص3 ـ 4.

(6) شعيب، عليّ. «الأقليات: التوظيف السياسي والعقائدي»، موضوع: «علاقة فرنسا بالأقليات في بلاد الشام: مشاريع التجزئة»، محور العدد، **مجلة المنطلق**. عدد 80، 81، ص144.
الفرحان، إسحاق. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «نحو استراتيجية عربية إسلامية مشتركة لمنطقة الشرق الأوسط»، ص361.

(7) أبراش، إبراهيم. «مؤامرة تقسيم العراق والتلاعب بمصير الأمة العربية»، **جريدة القدس العربي**، عدد 1039 (الاثنين 14/ 9/ 1992م) السنة الرابعة، ص11.

فالوحدة العربية صراع مع الآخر المتربص بحضارة العرب وجغرافيتهم، وكذلك صراع مع مكونات الهوية العربية فيما بينها، إذ ليست بالحلّ الجاهز[1]. وعلى الرغم من الاتفاق على خطورة الاستعمار والامبريالية والصهيونية على الوحدة العربية؛ إلا أن البعض يشير إلى نقطة مهمة جداً، تتمثل في أن الفئة الحاكمة العربية في الدولة القطرية تقع عليها مسؤولية أيضاً في منع قيام الوحدة العربية، على اعتبار أن تحقّق هذه الوحدة هي قضية داخلية بالدرجة الأولى، كما أن هذه الفئة هي التي يمكن أن تصنع الوحدة[2]. ويمكن ارجاع سبب فشل محاولات الوحدة العربية إلى كونها ذرائعية وعملية وإقليمية وسياسية، دون أن ترتبط بعقيدة الوحدة أو تنبع منها[3]. ويبرز التحذير من القبلية والطابع القبلي، على اعتبار أنهما منازعان ومضادان للتقدم وللوحدة[4].

الخلاصة: تعددت العوامل المساعدة على المضي في طريق الوحدة (الوحدة العربية على الخصوص) لدى المفكرين العرب، وأهمها: الثقافة والديمقراطية والحرية السياسية. أما العوامل الأخرى فتندرج ضمن هذه العوامل. كما رأوا وجود عوائق عديدة تعترض طريق الوحدة (العربية على الخصوص)؛ أهمها على الإطلاق: اعتراض القيادة السياسية على الوحدة (على المستوى الذاتي) والغرب والإمبريالية وإسرائيل (على المستوى الخارجي).

= خليل، خليل أحمد. «الخيار الوحدي العربي في ظل النظام الدولي الجديد»، **مجلة الوحدة**. عدد 90، ص11.

(1) المقدمة: المجلس القومي للثقافة العربية. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، ص7.

(2) مختار، مطيع. «المشروعات الرسمية على طريق الوحدة العربية». مرجع سابق. ص90.
كيلاني، هيثم. «تقييم التجارب الوحدوية السابقة»، ص118 ـ 119.
الويس، مبدر. «التغيرات الجارية في النظام الدولي وأثرها على مستقبل الوحدة العربية»، **مجلة الوحدة**. عدد 89، ص67.
حمادي، سعدون. «الوحدة العربية: ملاحظات في موضوع، ما العمل»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص38 ـ 39.
شتا، أحمد عبد الونيس. «في دلالات الوحدة الأوروبية وآثارها المحتملة بالنسبة إلى مستقبل التكامل الإقليمي العربي»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 69، ص114.

(3) حنفي، حسن. **في حوار الشرق والمغرب**. ص54.

(4) العمري، أكرم ضياء. **قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي**. مرجع سابق، ج1، ص98.